هيكل

نحو الوحدة العربية

مجلة كلية
صيدلة الدقر

321

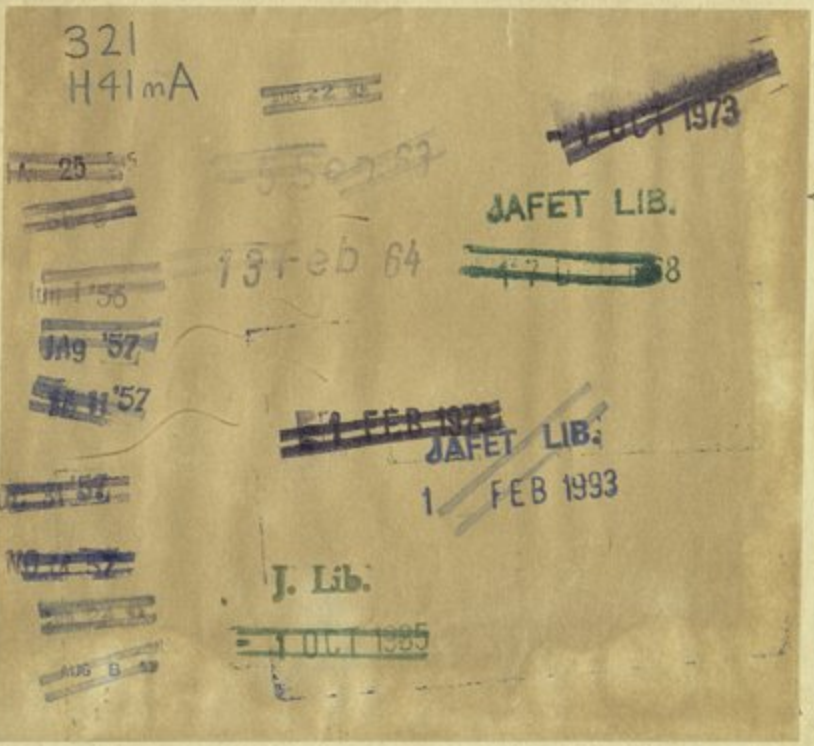

321
H41nA
C.1

نحو الوحدة العربية

بقلم

الدكتور يوسف هيكل

دكتور فلسفة في العلوم السياسية من جامعة لندن
دكتور في الحقوق من حكومة فرنسا (باريس)
دبلوم في العلوم الجنائية
عضو مجلس التعليم العالي في فلسطين

محمد توفيق حسين
بيروت ، ١٩٥١/١٢/١

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف
بمصر

LIBRARY

فهرس

تقديم الكتاب بقلم الدكتور عبد الوهاب عزام ٥

مقدمة المؤلف (الطبعة الثانية) ١٠

مقدمة الطبعة الأولى ١٣

١ - الشعب العربى ١٦

٢ — مركز مصر من البلاد العربية ٢٣

٣ — عوامل الوحدة ٣٢

٤ — تأثير المواصلات ٤١

٥ — العمل للوحدة ٥٢

٦ — أنواع الدول ٦١

٧ — نوع الوحدة العربية ٧٤

٨ — الخطوة الأولى ٨٥

٩ — المساعى المستمرة ٩٥

١٠ — قرارات اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ١٠٩

١١ — ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاته ١١٨

تقديم الطبعة الأولى

بقلم الدكتور عبد الوهاب عزام

١

الدكتور يوسف هيكل من علماء العرب المهتمين بأمورهم ، الساعين للتأليف بينهم ، الداعين إلى إعادة مجدهم . وقد كتب من قبل ثلاثة كتبَ في الشئون العربية، وهو اليوم ينشر الكتاب الرابع: «نحو الوحدة العربية».

لقد كان في الخطوب التى يرجف بها العالم اليوم ، والتى تحيط بالبلاد العربية وتجوس خلالها ، ما يدعو كل مفكر في هذه البلاد أن يتدبر موقف العرب من هذه الخطوب ، ونصيبها مما تنجلى عنه هذه الأحداث — كان في هذه الخطوب ما يوقظ العقول النائمة ، ويشحذ الهمم الكليلة ، ويجمع الكلمة المتفرقة ، ويدعو إلى التوسل بكل وسيلة لبلوغ الغاية أو السير نحوها . وكان جديراً بالعرب أن يفكروا ثم يَقضوا لأنفسهم ويَلقوا العالم برأيٍ موحد ، وخُطة بيِّنة ، ويقولوا : هذه مطالبنا ؛ فالصديق الحق من أعاننا عليها ، والعدو من صدنا عنها ، ولسنا نبالي بقول لا يزكيه فعل .

كان على العرب أن يبادروا إلى انتهاز الفرصة ؛ ولكنهم لبثوا نياما

والخطوب يقظى ، هازلين والزمان يجد ، حتى دعوا مرتين إلى النظر في أمرهم ، والتعاون فيما بينهم ، فتحدثوا وكتبوا . ثم قالت بعض الحكومات العربية سنعمل ، فسكتوا ينتظرون .

٢

وقد استجاب الدكتور يوسف هيكل لدعوة الواجب ، فبادر إلى نشر كتابه « نحو الوحدة العربية » ليستيقظ الفكر وينشط البحث في هذا الموضوع الجليل إلى أن تتجلى مقاصده وتتضح وسائله . وقد نهج المؤلف نهجاً مستقيماً قاصداً لا غلو فيه ولا تحكّم . فهو يعرض آراء متصلة بالحقائق مؤيدة بالوقائع ، ويقترح نُظُماً للاتحاد لا يفرضها على الباحثين ولكن يجعلها مثلاً لما يمكن أن يوضع من نُظُم .

تكلم عن الأمة العربية فبين أن العرب في موطنهم الفسيح الممتدّ من وادي دجلة والفرات إلى بحر الظلمات ، أمة واحدة يربط بينها ما يربط بين أمم العالم مَن أواصر .

ثم تكلم عن مصر فقال : إنها قلب البلاد العربية ، وإنها بمكانها وعَددها وثقافتها لها المكانة الأولى بين بلاد العرب ، وتستطيع أن تعمل كثيراً في سبيل التعاون بين الأقطار العربية . وقال : « إن الحقائق تثبت لنا أن أهل وادي النيل شعب عربي والقول بخلاف ذلك فرار من

الحقيقة الواقعة التى لا يمكن تغييرها كما لا يمكن تغيير مجرى النيل بجعله يجرى من الشمال إلى الجنوب بدلاً من جريه من الجنوب إلى الشمال . والمظاهر تضلل بعض الناس ، كما أن نهر النيل يضلل الناظر إليه الجاهل بحقيقته فيظنه يجرى من الشمال إلى الجنوب لهبوب الريح من الشمال وإحداثها تموجات في سطحه متجهة نحو الجنوب . فهذه التموجات لا تغير حقيقة اتجاه مجرى النيل . والحقيقة كالظل لا يُهرب منه إلا بطريق واحد هو العيش في الظلام . »

ثم عقد المؤلف فصلا لعوامل الوحدة من اللغة والتاريخ وغيرهما وأبان عن قوة العوامل التي تعمل لاتفاق العرب . ولم يفته أن يبين إجمالا أن الوحدة العربية لا تتضمن قطع أية رابطة أخرى تربط العرب بغيرهم ؛ قال : «على أن الوحدة العربية لا تتعارض مع الشعور مع البلاد الإسلامية ، بل هي تقوى هذا الشعور وتمكن من توثيق العلاقات الثقافية الدينية معها » . وهو قول سديد يزيل كثيراً من الريب .

ثم تكلم في العمل للوحدة ، وأخذ على زعماء العرب أنهم لم يعطوا هذا الأمر ما يجدر به من التدبير والعمل والجدّ . وذكر تصريح الحكومة البريطانية التي دعت فيه العرب إلى النظر في شئونهم ، وقال : « إن وضع مشروع الوحدة يقع على عاتق العرب أنفسهم . وهذا أمر طبيعى لا غرابة فيه ؛ إذ ينبغى أن يكون الدافع إلى الوحدة من الداخل لا من الخارج ،

وأن تكون بوحى من قادة العرب أنفسهم » . ودعا إلى اجتماع الملأ من العرب ليضعوا ميثاقاً يتضمن القواعد العامة لاتحاد العرب . وتكلم عن أثر المؤتمرات وتبادل الأساتذة بين الأقطار العربية ، في تيسير هذا المقصد .

ثم عرض فى فصل آخر لأنواع الدول وضروب الروابط بينها ليرى الباحثون رأيهم فى اختيار نوع من هذه الأنواع أو ابتكار نوع يلائمهم ويوافى حاجاتهم .

ونظر فى تقسيم البلاد العربية أقساماً يتألف منها الاتحاد العام ، وتكلم عن البلاد العربية الواقعة غربى مصر فبين أحوالها الخاصة ، ثم قال : « بل إن واقع الحال يدل على أن العروبة فيها عظيمة جدًا . ولا تقل عما هى عليه فى بقية الأقطار العربية إن لم تكن تزيد . كما أن ميلها إلى الوحدة العربية قوى جدًا لا يقل عما هو عليه فى بقية الأقطار . وكذلك لا يعنى أن هذه الأقطار ستظل بعيدة عن الوحدة ، بل إن من واجب الأقطار العربية الأخرى — لا سيما بعد نيل وحدتها — أن تعمل بجد وقوة على إدخال هذه الأقطار فى الوحدة العربيه الكبرى » .

وكذلك بين المؤلف الأمور الخاصة التى يستقل كل قطر بالنظر فيها . والأمور الجامعة التي يتناولها نظام الاتحاد ؛ وهى التعليم والتشريع والجمارك والدفاع القومى والسياسة الخارجية . وقال عن توحيد التشريع : « وتوحيد التشريع — لا سيما المدنى والجزائى والتجارى منه — مزيل لهذه الفوارق القانونية القائمة الآن بين البلاد العربية ، وتوحيد هذا النوع

من التشريع هين سهل، لأن له فى جميع البلاد العربية أسساً واحدة. وهى الشرع الإسلامى مشفوعاً بالاجتهاد ».

وتكلم فى الفصل السابع الذي سماه « الخطوة الأولى » عن توحيد مناهج التعليم وتقوية الروابط الاقتصادية، ورأى في هذا آراء جديرة بالعناية والتفكير.

ودعا فى الخاتمة إلى النظر فى آرائه، ونقدها وإيفاء الموضوع حقه من الدرس. وكرر الدعوة إلى اجتماع زعماء العرب ليضعوا ميثاقاً يبين مطالب العرب ومقاصدهم ووسائلهم.

٣

هذا ما أدركته النظرة العجلى من كتاب الدكتور يوسف هيكل. والموضوع جدير بالنظر والتدبير وإجالة الرأي والمبادرة إلى وضع خطة جامعة. وقد أدلى فيه المؤلف بآراء سديدة ينبغى أن تقابل بكفائها من الاهتمام والبحث.

و بعد، فقد استجاب المؤلف لدعوة الواجب فى هذه الأيام العصيبة التى يضطرب فيها العالم، فله الشكر. ولعل الأفكار تتلقف هذه الآراء، وتتداولها بالبحث السريع لتتفق على الكلمة الجامعة التى يعقبها العمل النافع والسعى المتواصل المؤدي إلى الغاية المرجوة إن شاء الله.

ربيع الثانى ١٣٦٢ هـ
نيسان ١٩٤٣ م

عبد الوهاب عزام

مقدمة

الطبعة الثانية

ها إن ما كنا نطالب به وندعو إليه ، قد أخذ يتحقق ، فلله الحمد . لقد كنت ، مع الكثيرين من المفكرين والكتاب ، نطالب بالعمل للوحدة العربية ، وندعو إلى المطالبة بها واتخاذ الإجراءات لتحقيقها .

وقد شعرت أن من واجبي وضع كتاب عن الوحدة العربية ، فدونت فصوله خلال شهر مارس من عام ١٩٤٢ ، ونشرته باسم « نحو الوحدة العربية » أواسط عام ١٩٤٣ . ومامضى على صدوره شهران حتى نفدت طبعته ، وأخذ أصدقائي يطلبون مني إعادة طبعه ، ليتمكن القراء المتعطشون لهذه الموضوعات الحيوية ، من الاطلاع عليه .

ولقد جرت منذ صدور الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، أحداث متعلقة بالوحدة العربية توجب تغيير اللهجة التي كتب بها ، وهي لهجة الحث على الوحدة ، والدعوة إلى العمل لتحقيقها . وتقضي بإضافة تلك الأحداث في أماكنها من الكتاب . على أنني وجدت إبقاء هذه الفصول باللهجة التي وضعت فيها ، لمناسبتها لتاريخ وضعها ، ولما في ذلك من فائدة تاريخية . غير أنني أجريت بعض تعديلات في جملها وعباراتها ، وأضفت الفصل

الرابع الذى بحثت فيه موضوع « تأثير المواصلات » فى تشكيل الوحدات السياسية أو الدول . والفصل التاسع الذى عرضت فيه التطورات السياسية التى حدثت فى موضوع الوحدة العربية ، وأدت إلى مؤتمر الإسكندرية العظيم الأهمية الجليل الشأن بنتائجه التى فاقت ما كان منتظراً . وضمنت الفصل الأخير « بروتوكول مؤتمر الإسكندرية » ، وجعلته بمثابة ملحق للكتاب . وبذلك أصبح الكتاب شاملا لما تعلق بموضوعه حتى اليوم .

***

إن لكل أمة مثلاً أعلى ، لا تتقدم بدونه ولا تعظم . ومثل العرب الأعلى هو ، كما ينبغى أن يكون ، الوحدة العربية ، التى بدونها يبقى العرب متفرقين مجزأين ، تلعب بهم الأهواء الأجنبية ، والمطامع الاستعمارية . وبدونها لا أمل للعرب فى أن يتبوؤا مكانتهم اللائقة بماضيهم المجيد ، وحضارتهم النضرة بين الأمم العظيمة . وبدونها لا أمل للعرب فى أن يقوموا بما عليهم من واجبات نحو بلادهم ونحو المدنية والإنسانية .

ولكن مما يغبط ويسر أن رجالات العرب وساستهم ، قد لمسوا هذه الحقائق الوطنية ، وأخذوا يعملون لتحقيق مثل العرب الأعلى . وهذا المثل الأعلى العظيم لابد أن يتحقق ، وتحققه يتوقف على عزم العرب ودولهم ، وعلى كفاحهم ومثابرتهم في سبيله . وقد أزهرت أعمالهم ، وكانت زهرتها مؤتمر الإسكندرية ، وما جرى من محادثات بعده . وستتفتح هذه الزهرة المباركة عن مؤتمر آخر . . . وكلنا أمل ورجاء في أن « تعقد » هذه الزهرة المباركة

وتثمر ثمرها المنتظر، فنقطف الوحدة العربية، بأى شكل من أشكالها المحبوبة.

والوحدة العربية تتطلبها الحقيقة الواقعة السياسية التاريخية الثقافية الاقتصادية، لا الشعور والخيال. وما يقال من أن الوحدة العربية غير قابلة التحقيق لوجود دول عربية متعددة، لاتقبل الواحدة منها النزول عن سيادتها لأخرى، ولوجود ملوك وأمراء لايقبل الواحد منهم أن يكون تابعاً لغيره — فقول لا صحة فيه، ولايقوله إلا عدو للعرب، لايريد لهم مستقبلاً باهراً، أو جاهل للحقائق الدستورية فى تكوين الوحدات السياسية أو الدول. إذ فى الإمكان أن تقوم الوحدة العربية، بشكل من الأشكال، دون أن تتحكم دولة من الدول العربية فى أخرى، ودون أن يصبح ملك أو أمير من ملوك العرب وأمرائهم تابعاً لغيره، بل تظل كل دولة عربية مستقلة، ويبقى كل ملك أو أمير سيداً مطلقاً فى بلاده، ضمن الوحدة المنشودة. وتكون لهذه الوحدة ميزة جديدة تتمتع بها كل دولة من هذه الدول، إذ تقوى مركزها الاقتصادى والسياسى، وتجعلها، ضمن الوحدة، ذات مكانة محترمة فى العالم الدولى.

فالوحدة العربية حقيقة علمية، لا شعور وخيال. وهى مثل العرب الأعلى، بتحقيقه يصبحون أمة عالمية محترمة، لها مكانتها بين الدول الكبرى، وبتحقيقه يتمكنون من القيام بما عليهم من واجبات نحو أنفسهم، ونحو العالم، ونحو المدنية. كما قاموا بذلك خير قيام، أيام كانوا وحدة مستقلة، أيام كانوا أعزاء، أقوياء.

القدس ١٩٤٥/٣/٥

مقدمة

الطبعة الأولى

استيقظ العرب أوائل القرن التاسع عشر، وانتبهوا إلى أنهم أمة لها ماض مجيد، لعبت في تاريخ المدنية دوراً هامًا، فنمت فيهم الروح الاستقلالية، وأخذت تقوى وتعظم، وأصبحوا يطمحون إلى نيل حقهم الطبيعي من الحرية والاستقلال، وأضحوا يعملون على جمع صفوفهم وتوحيد أقطارهم، لإعادة ما كان لهم من ملك عظيم، وشأن رفيع، ومكانة سامية بين الأمم. فجرت محاولات لتحقيق ذلك، كانت أولاها حركة محمد على الكبير مؤسس العائلة المالكة فى الديار المصرية. ولما حالت دون هذه المحاولة عوامل خارجية، واضطر إلى الاكتفاء بملك مصر، ظلت الروح الاستقلالية العربية تتأهب للوثوب، إلى أن هبت بشدة فى الثورة العربية الكبرى، خلال الحرب العامة السابقة، على يد الشريف حسين، جد العائلة المالكة فى البلاد العراقية.

نال العرب من هذه الثورة بعض حقوقهم، غير أنهم لم يصلوا إلى هدفهم ولم يحققوا غايتهم. فقد ظلت البلاد العربية متفرقة إلى أقطار، دون سياسة عامة تربط مصالحها المشتركة، أو علاقات تمكن من توحيد نظمها وأمورها

الهامة ، ولم يتحقق توحيد الشعوب العربية في نظمها الرئيسية وثقافتها العامة . وللخروج من هذا الموقف ، والسير نحو الهدف الرفيع ، دعا رجالات العرب في أوقات مختلفة ، إلى الوحدة العربية ، بعضهم بعقله وبعضهم بعاطفته ، ونادوا إلى العمل لتحقيقها ، إذ بدونها لايتمتع العرب بمقام ذى بال ، ولا تكون لهم مكانة سامية بين الأمم .

غير أن أتباع قاعدة (خالف تعرف) ومن أثرت فيهم الدعاية الإقليمية الأجنبية المصدر ، دون أن يشعروا ، قاموا ينادون بالإقليمية ، ويدعون أن الوحدة العربية مهما كان نوعها ، ضرب من المحال ، لاترجى منها فائدة ، ولا تتوخى فيها مصلحة ، وعدد هؤلاء ، ولله الحمد ، جد قليل .

ومن حيث إن هذا الموضوع من الموضوعات الحيوية لجميع البلاد العربية ، وبما أن ما قيل فيه لم يكن جامعاً لنواحيه المختلفة ، وبالنظر إلى أن الواجب الوطنى يقضى بالإكثار من القول فيه ، والدعوة اليه — رأيت أن أحاول بحثه بشيء من الإسهاب . وهذا البحث يقودنا إلى تحديد الشعب العربى ، وتعرّف موقف مصر من البلاد العربية ، وبيان عوامل الوحدة ، كما أنه يحملنا على ذكر أنواع الدول ، وبالتالى يؤدى بنا إلى تحليل الوحدة العربية ، وما يفهم منها وكيف تكون .

لست أدّعى إيفاء موضوع الوحدة العربية حقه من البحث ، وكل ما أبتغيه من هذه الفصول هو إثارته ، وإعطاء فكرة عامة شاملة عنه . وإنى

أرى أنه إذا حملت هذه الفصول بعض رجال العلم وقادة الفكر على تناول موضوع الوحدة العربية بأبحاث علمية مفصلة دقيقة ، فإنى أكون قد بلغت الغاية التى أرمى اليها ، وشعرت بالارتياح الذى ينشرح له صدر من يوفق إلى القيام ولو ببعض الواجب الوطنى المترتب عليه .

* * *

وضعت ما تقدم من المقدمة ، وفصول هذا الكتاب ، خلال شهر مارس من عام ١٩٤٢ . غير أنه قد جرى ، من ذلك التاريخ ، أحداث ذات بال تناولتها فى خاتمة هذا الكتاب .

١

الشعب العربى

يتطلب تحديد الشعب العربى، قبل كل شىء، معرفة البلاد التى يقطنها هذا الشعب . فبلاد العرب قبل الإسلام كانت جزيرة العرب المحدودة شرقا بخليج فارس و بلاد إيران ، وغرباً بالبحر الأحمر وصحراء سيناء ، وجنوباً ببحر العرب ، وشمالا بجبال طوروس والبحر الأبيض المتوسط ؛ أى أن العراق ، وبر الشام — المجزأ الآن إلى سوريا ولبنان وفلسطين وشرق الأردن — ليسا سوى جزء من بلاد العرب قبل الإسلام .

جاء الإسلام فوحد صفوف العرب ، وأوجد منهم قوة دافعة لاتغلب . فخرجت جيوشهم ، من رجال ونساء ، من قلب الجزيرة ، وأعادت إليها ما كان الروم والفرس قد احتلوه منها . أعادت إليها بر الشام والعراق . ثم وجدت هذه القوة الدافعة أن الجزيرة لاتكفى مجالا لحيويتها ، فخرجت منها مشرّقة مغرّبة : سارت شرقاً حتى نهر السند فى الهند ، وبلغت كشغر فى الصين ، وسارت غرباً حتى المحيط الأطلنطى ، ووصلت إلى تور فى فرنسا . نشر العرب الإسلام فيما فتحوا من بلاد آسيا، غير أنهم أبقوا على ما كان فيها من لغات . و بعد امتداد ظلهم فى أوربا اضطروا إلى الخروج

من الأندلس ، التى استوطنوها ثمانية قرون ، وأسسوا فيها ملكا شامخاً ومدنية زاهرة ، وجعلوا منها فى أيامهم منارة العلم والعرفان . وظلوا مقيمين فى بقية الأقطار حتى اليوم .

فتح العرب مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، واتخذوا من هذه الديار كلها موطناً لهم غير موطنهم الأول ، هم وذريتهم من بعدهم . وصبغوا هذه البلاد بالصبغة العربية الثابتة ، فأصبح من فيها عرباً ، لغة وثقافة ، بكل مافى الكلمة من معنى ، ودما إلى حد ليس بقليل . وقد جعل العرب — عرب الجزيرة وعرب شمالى إفريقيا — يتنقلون ، خلال الثلاثة عشر قرناً الأخيرة ، من قسم إلى آخر من هذا الوطن الشاسع ، من الجزيرة إلى شمال إفريقيا ، ومن شمال إفريقيا إلى الجزيرة ، فامتزجت القبائل واختلطت العائلات ، وتفرق كثير من أفرادها فى هذه الأقطار ، وصارت بلاد العرب هى الجزيرة بحدودها السالفة الذكر ، مضافاً إليها شمال إفريقيا بما فيه السودان .

* * *

الشعب هو جماعة من الناس لغتهم وآدابهم وثقافتهم واحدة . والشعب العربى يتألف من سكان البلاد العربية ، الذين لغتهم القومية اللغة العربية ، فسكان جزيرة العرب بما فيها العراق وبر الشام ، وسكان مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، هم الشعب العربى ، إذ أن لغتهم

القومية هى اللغة العربية ، بها يتفاهمون وبها يعربون عن أفكارهم وعواطفهم، وبها يقرأون مادوّن أجدادهم من علم وما أحسوا من عاطفة .

وأدب الشعب العربى وثقافته هو الأدب العربي والثقافة العربية ؛ فإنك تجد ، فى كل قطر من الأقطار العربية ، أن الأدب القومى فيه هو الأدب العربى، منه يستقى الشعب عواطفه الأدبية ، وبه يتمتع ببهجة الحياة ؛ كما تجد أن هذا الأدب يكوّن ثقافة الشعب ، فى كل قطر من هذه الأقطار، وأن ما ينتجه الأدباء فى مختلف هذه الأقطار ، من شعر أو نثر ، واحد روحا وشكلا .

فاللغة العربية تقرب بين الأقطار العربية المتنائية ، وتوحد بين سكانها، وتجعل منهم شعباً واحداً . وفي اعتقادنا أن من كانت لغته القومية اللغة العربية ، وكان بها يفكر ويعبر عن تفكيره ، وبها يدوّن ماينتج من علم أو أدب ، فهو عربي وإن كان أبوه وأمه من شعب آخر . فالإمام أبو حنيفة عربي صميم ، وابن المقفع عربي صميم ، وابن الرومى عربي صميم ، وأحمد شوقى عربيّ صميم ، شأن أي عربي خلق هو وآباؤه وأجداده في قلب الجزيرة ، إن لم يكن أكثر . فالعربي ليس من كان دمه عربيًا خالصاً ، بل من كانت لغته القومية اللغة العربية ، يستمتع بآدابها ويتذوق ثقافتها . وإننا نرى الكثيرين ممن آباؤهم عرب خلّص ، قد ولدوا وتثقفوا فى بلاد أجنبية ، فأصبحت لغتهم القومية لغة تلك البلاد ، وآدابهم وثقافتهم آداب ذلك

الشعب وثقافته ، وأضحت معرفتهم باللغة العربية معدومة أو كمعرفة الأجنبي لها . فهم والحالة هذه من أبناء تلك الأمة التي تربوا في أحضانها واتخذوا لغتها لهم لغة قومية ، وآدابها وثقافتها آدابهم وثقافتهم ، وليسوا عرباً وإن كان الدم الذي يجري في عروقهم عربياً خالصاً . على أنه قد يؤمل رجوعهم إلى حظيرة العروبة إن عملوا على توفير شروط العروبة فيهم .

وكما أن اللغة وثقافتها هما العاملان في تكوين الشعوب ، نجدهما أيضاً عاملين رئيسيين في تكوين الأمم . فالشعب غير الأمة . فهو تكوّنه اللغة وثقافتها ، وإذا انضمت إلى هذين العاملين عوامل الميراث التاريخي ، والمصالح المشتركة ، والرغبة في تشكيل وحدة سياسية ، تكونت من الشعب أمة وثيقة العرا لا تتأثر بالهزات السياسية التي ترتج منها الأمم المؤلفة من شعوب مختلفة . واللغة وثقافتها تنقل أفراداً من أمة إلى أمة . وكما أن اللغة العربية وثقافتها نقلت عدداً كبيراً من رجال الأمم الأجنبية إلى الأمة العربية ، فأصبحوا من كبار أعلامها الخالدين في تاريخها ، نجد في الأمم الأوربية اليوم كثيراً من رجالاتها السياسيين ، وقادتها المفكرين ، وكتابها القديرين ، من أصل أجنبي . غير أنهم يعتبرون بحق من أخلص أبناء الأمة التي يعيشون بين ظهرانيها ، وذلك لأسباب أهمها أن لغتهم لغة تلك الأمة ، وثقافتهم ثقافة ذلك الشعب ، والأمثلة على ذلك كثيرة نكتفي بذكر القليل الشائع منها .

فى إنكلترا نرى أن الأستاذ هارولد لاسكى ، أستاذ العلوم السياسية في جامعة لندن ، على الرغم من أن أصله من أوربا الشرقية ، قد أصبح إنكليزيًا صميما ، وكاتباً انكليزياً كبيراً ، وقائداً فكريا لحزب العمال ، ثانى حزب في البلاد الإنكليزية . ولم يكن أصل لاسكى ليمنع الإنكليز من الافتخار به ، ولا الحكومة البريطانية من الأخذ بآرائه وتنفيذ مقترحاته .

وليون بلوم فى فرنسا من أصل أجنبى ، غير أن ذلك لم يمنعه من أن يكون من كبار رجالات فرنسا الذين لعبوا دوراً هاماً فى تاريخ الأمة الفرنسية ، فى القرن الحالي . لم يمنع ليون بلوم دمه وأصله من أن يكون زعيم الحزب الاشتراكى الذى كان ، فى الدورة التشريعية الأخيرة ، أكبر حزب في فرنسا ، أو من أن يترأس الوزارة الفرنسية ، ويغير نظم السياسة الاجتماعية فى البلاد . لم يمنع بلوم دمه وأصله من أن يكون كاتباً فرنسيًا كبيراً ، وأديباً عظيما ، بعيد الأثر فى أفكار الشباب الفرنسى ، عاملاً على توجيهه .

وأندريه موروا ، الكاتب الفرنسى الشهير ، أجنبى الأصل أيضاً . غير أن ذلك لم يقلل من فرنسيته ، ولم يمنعه من أن يكون من كبار كتاب فرنسا ومفكريها ، ولم يحل بينه وبين عضوية المجمع العلمى الفرنسى ، ولم يحرمه أن يصبح بين الأربعين من علمائه الأعلام .

على أنه ربما يخيل للبعض أن اللغة ليست شرطاً في تكوين مصير الأمم ، ويستدلون على صواب رأيهم ببلجيكا وسويسرا . نعم يتكلم النصف من سكان بلجيكا اللغة الفرنسية ، والنصف الآخر الفلمنكية . كما أن سكان سويسرا ينقسمون إلى ثلاثة أقسام : قسم يتكلم الفرنسية ، وثان يتكلم الألمانية ، وثالث يتكلم الإيطالية . واتحاد كل فريق من هؤلاء مع أبناء لغته : أى اتحاد شمال البلجيك مع هولندة ، وجنوبها مع فرنسا ، واتحاد شمال سويسرا مع ألمانيا ، وشرقها وجنوبها الشرقى مع إيطاليا ، وغربها وجنوبها الغربى مع فرنسا ، يوجب تقسيم هذين البلدين . غير أنه يحول دون هذا التقسيم موانع كثيرة وصعوبات مختلفة ، جغرافية واقتصادية وسياسية ، لا يتسع المقام لبيانها وتحليلها . ومع ذلك فقد أدت حرب سنة ١٩١٤ إلى حدوث اختلافات خطيرة فى سويسرا بين المقاطعات الألمانية اللغة ، وبين المقاطعات الفرنسية والإيطالية اللغة ، كادت تؤدي إلى انقسام سويسرا وتجزئتها . وقد كانت ، قبل الحرب العامة السابقة ، إمبراطوريات واسعة لا تربط أجزاءها لغة قومية واحدة ، بل لكل قسم منها لغته القومية الخاصة ؛ نذكر منها الإمبراطورية النمساوية والإمبراطورية العثمانية . فلما اكتوت هذه الإمبراطوريات بنيران الحرب ، خرجت منها مجزأة إلى دول وممالك ، على حسب اللغة التي يتكلمها سكان كل جزء . وكان من أكبر الانتقادات التى وجهت إلى معاهدة ڤرساى أنها لم تراع ، فى تقسيم البلدان ، لغة السكان تمام المراعاة . فتركت أقليات فى بعض الممالك ، مما

أدى ، فيما بعد ، إلى الاضطراب الداخلي الذى اتخذته بعض الدول ذريعة إلى التدخل في شؤون غيرها ، ووسيلة إلى التهديد و إعلان الحرب الحالية للوصول إلى مآربها الاستعمارية .

وكما أن اللغة كانت سبباً فى تجزئة بعض الإمبراطوريات ، فقد كانت أيضاً سبباً قوياً فى توحيد أطراف إمبراطوريات أخرى ، وتقريب الدول بعضها من بعض . فهذا نظام الدومنيون البريطاني تربط أواصره اللغة الإنكليزية . فلو كان لكل دومنيون ، في الإمبراطورية البريطانية ، لغة قومية غير اللغة الإنجليزية ، لما كانت ملتحمة الأجزاء ، متماسكة الأطراف كما نراها اليوم ، ولما هب كل جزء منها للدفاع عن الآخر بكل ما أوتي من قوة ، وعن طيبة خاطر . واللغة الإنكليزية من أهم العوامل التى تقرب بين بريطانيا والولايات المتحدة ، وهى التى حملت حكومة واشنطون على خوض غمار الحرب فى الوقت الذى كانت فيه بريطانيا تناضل منفردة والجو قاتم والمصير مظلم والتفوق الألمانى يلوح فى الأفق بشكل مخيف .

***

ومجمل هذا الفصل أن الفتح العربي قد وسع رقعة الوطن العربي ؛ فبعد أن كان مقصوراً على الجزيرة العربية ، بما فيها العراق و بر الشام ، أصبح شاملا تلك البلاد وشمال إفريقيا ، التي تضم مصر والسودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش . وهذا الفتح مزج سكان هذه البلاد بالعرب ، وجعل منهم شعباً واحداً ، لغته اللغة العربية وثقافته الثقافة العربية . وكما أن اللغة مكونة للشعوب ، فهى أيضاً عامل هام فى تكوين الأمم .

٢

مركز مصر من البلاد العربية

يرى الناظر إلى خريطة الوطن العربي أن البلاد العربية تمتد من بلاد فارس شرقاً حتى بحر الظلمات (أى المحيط الأطلنطى) غرباً ، ويرى أن مصر واقعة فى وسط هذا الوطن . فمركز مصر الجغرافى يجعل منها قلب البلاد العربية .

ويرى المتتبع للحركة العلمية الأدبية فى الشرق العربى أن هذه الحركة قد ابتدأت فى القرن التاسع عشر فى بر الشام وفى مصر . غير أن شعلتها فى بر الشام خبت ، ونورها فى مصر سطع . وذلك لأسباب : منها انتقال جماعة من رجال العلم والأدب من سوريا ولبنان إلى وادى النيل ، ساهموا فى نشاط الحركة الأدبية فيه ، وزادوا فى ثروة البلاد العلمية . وإننا نرى حتى اليوم أن كبرى الجرائد والمجلات الشهرية فى مصر يقوم بها مفكرون مصريون شاميون .

وانتقال الأدباء والعلماء من البلاد العربية إلى مصر أمر لا غرابة فيه . فمصر قلب البلاد العربية ، وفيها من السكان سبعة عشر مليوناً ، فى حين أنه لم يبلغ سكان أى قطر آخر من الأقطار العربية نصف هذا العدد . وما

يطبع وينشر فى مصر يقرؤه عرب الأقطار الأخرى ، فى حين أن ما يطبع وينشر فى أى قطر آخر يكون توزيعه محليًا ، ولا يقرؤه ولا يطلع عليه إلا القليل من قراء بعض الأقطار العربية . ولذا نجد ما يطبع فى مصر من جرائد كبرى ومجلات مختلفة منتشراً فى البلاد المختلفة ، ونجد العربى يقرأ الجريدة المصرية بالاضافة إلى جريدته المحلية ، كما نجد ما يطبع فى مصر من كتب علمية وأدبية يدرس في مدارس الأقطار الأخرى ، ويقرؤه المتعلمون فيها . فهذه الحالة وهذه العوامل قد شجعت رواج الحركة الأدبية والعلمية فى مصر ، وأدت إلى إضعافها في بقية الأقطار العربية ، وجعلت من مصر المركز الثقافى الرئيسى لجميع البلاد العربية . فمركز مصر في الشرق العربى كمركز القاهرة في مصر . وعلى ذلك يتوق من يميل إلي البحث والتأليف إلى العيش في بلاد وادي النيل .

***

إن مركز مصر الجغرافى ، ومركزها الثقافى ، يجعلان منها قوة عظيمة في تكوين مستقبل البلاد العربية وفى توجيهها إليه . فماذا تراها تشعر به تجاه فكرة الوحدة العربية ؟ وماذا يرى قادتها فى هذا الموضوع الخطير ؟

لقد تحدثت مع عدد كبير من أصحاب الرأى وكبار المفكرين فى مصر ، فى موضوع الوحدة العربية ، فكنت أخرج من الحديث معهم على تفاهم واتفاق . فالكل يرى أن بقاء البلاد العربية على وضعها الحالى — متفرقة

ليس بينها رابطة رسمية — أمر مضرّ بها وبمستقبلها ، والخير كل الخير فى تفاهمها واتحادها . على أن الآراء مختلفة فى كيفية هذا الاتحاد ونوعه .

على أننا لا ننكر أن فريقاً من رجال مصر ، رأوا بُعيد الحرب العامة الماضية ، وجوب الابتعاد عن البلاد العربية ، كما صرح آخرون بأن لا علاقة لمصر بالشرق العربى ، وأن روابطها مع الغرب واتجاهها نحوه . ولهذا الرأى ، ولهذه التصريحات ، دواع وأسباب :

غير خاف أن المصريين بصورة عامة ، لا سيما بعد الحرب ، كانوا لا يعرفون عن الأقطار العربية إلا أنها بلاد متأخرة ، لا رقي فيها ولا مدنية ، وأن أهلها على جانب كبير من الجهل . وقد حدث أن أحد السياسيين المصريين ، الذين يعتقدون هذا الاعتقاد ، زار فلسطين وسوريا ، فدهش عند ما رأى القدس ، وحيفا ، ودمشق ، وبيروت . دهش عند ما رأى مدناً لا مثيل لها فى مصر ، إذا استثنينا القاهرة والإسكندرية . وزاد دهشة عند ما زار المدن الصغيرة والأرياف ، إذ وجد أنها تفوق مثيلاتها فى مصر ، بناء وجمالاً ونظافة . وقد استغرب هذا السياسى الكبير عند ما علم أن حملة أرقى الشهادات الأوربية كثيرون فى هذه البلاد ، وأن الأمية فيها أقل مما هى فى مصر بكثير . ثم أخذ رأيه يتغير عند ما اجتمع بعدد من مفكرى البلاد وكتابها وقادة الرأى فيها ، ووقف على ما لهم من آثار علمية وأدبية لم يكن قد سمع بها

من قبل ، فاعتذر مصرّحاً بأنه رأى في بر الشام قطراً عربيًّا زاهراً ، لا يعلم المصريون حقيقته .

فعدم معرفة بعض قادة مصر السياسيين للبلاد العربية وقضاياها الوطنية ، إبان الحركة الوطنية في مصر ، قد أخافهم من الالتفات نحو الشرق العربي والتفاهم معه ، وحملهم على التهرب منه . وأذكر أنني قضيت سهرة سارة في بيت نائب مصرى نابه دار فيها الحديث حول الموضوع الذى نعالجه ، فقال مضيفنا : « إن أصل الرأي في أن مصر ليست قطراً من الأقطار العربية ، يرجع إلى الأنانية ، وهو أنه حدث — لما كان المرحوم سعد زغلول في أوربا ، على أثر الحرب الفائتة — أن كانت هناك وفود من البلدان العربية الأخرى ، وقد أرادت هذه الوفود توحيد جهودها مع سعد ، ولكن سعداً لم يكن واقفاً على حالة الأقطار المجاورة ، وعلى الحركات الوطنية فيها . ولذلك رأى أنه خير لمصر ألاّ تدمج قضيتها فى هذه القضايا المجهولة ، فقال للوفود : إن قضيتنا مصرية وليست عربية ، ومن هنا نشأ الرأى الخاطىء القائل إنه خير لمصر ألاّ تتجه نحو البلاد العربية ، وأن تكون منفصلة عنها » .

وقد قام في مصر ، بعد ذلك ، بعض الكتاب ممن درسوا في الغرب ولم يقفوا على أحوال الشرق العربي ، فرأوا أن الحاجة تدعو إلى الاتجاه نحو الغرب ، وجعلوا يوضحون ذلك بقولهم : إن مصر أرقى من البلاد

العربية ، ثقافيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا . فمصر ليست في حاجة إلى هذه الأقطار . وعلى ذلك ينبغى ألاّ نهتم بها ولا نفكر في قضاياها ، فى حين أننا في حاجة إلى الغرب ، ولذا يجب علينا أن نتوجه نحوه ، ونتبع آثاره وأحواله .

ومهما يكن من أمر ، فإن حسن النية كان ولا يزال يسود تصريحات هؤلاء السياسيين والكتاب وآرائهم . غير أنه ظهر عدد قليل من الكتاب الذين لم يكتفوا بالدعوة إلى اعتبار مصر أجنبية عن البلاد العربية ، وحسبان المصريين بعيدين عن الشعب العربى في كل شىء . بل تجاوزوا ذلك فنادوا بترك اللغة العربية ، وقالوا بإحياء الفرعونية ، بداعي أن المصريين فراعنة قبل كل شىء وبعد كل شىء . وألبسوا حركتهم هذه ثوب الوطنية المصرية ، لإخفاء ما يضمرون . وقد حدث أن تجادل أحد المستنكرين لهذه الحركة مع قطب من أقطابها ؛ فلما تضايق داعية الفرعونية ، ولم يجد حججاً حقة يدعم بها رأيه ، ويفحم مجادله ، قال بصراحة : نريد أن نتخلص من القرآن . .

* * *

إن الوحدة العربية لا تحول أبداً دون أن تتولى مصر ، أو أي قطر من الأقطار العربية ، حل مشاكله الخاصة منفرداً ، ولا تبيح له التدخل فى المشكلات الخاصة بالأقطار الأخرى ، بل إن من شأن تفاهم البلاد

العربية ، مهما كان شكله واسمه — اتحاداً أو تحالفاً أو جامعة — أن يكون عوناً كبيراً على حل هذه المشكلات . ولو لم يكن هناك تفرقة بين البلاد العربية لما تعددت مشكلاتها ، ولما تعقدت بالشكل الذي هي عليه الآن .

وتفاهم البلاد العربية ، وسيرها المشترك نحو العلا ، لايفقر مصر ولا يؤخرها ، ولا يمنعها قط من الاتجاه نحو الغرب والاستقاء من مناهل العلم والعرفان فيه . فالغرب من هذه الناحية ، وجهة الشرق أجمع . على أنه يجدر بنا ألاّ نغفل عما فى الشرق من قوى ، وعما فى تفاهم البلاد العربية من عزة ومناعة لمصر ولشقيقاتها .

أما أن المصريين شعب غير عربى ، وأنهم فراعنة أبناء فراعنة ، فمسألة لا يقول بها إلا القليل ؛ وهؤلاء يرمون إلى أغراض لا ضرورة لعرضها . على أن ذلك لا يمنع من البحث في موضوع الشعب الذى ينتمى إليه أهل وادى النيل .

أيصح أن نحدد الشعوب عملاً بنظرية الدم ، فنقول إن الدم الذى يجرى فى عروق أهل وادى النيل دم فرعوني ، ولذا فالمصريون فراعنة ؟ إذا تتبعنا تاريخ أى قطر من الأقطار تبين لنا أن عناصر مختلفة تعاقبت على سكناه ، وأن كل عنصر كان يختلط بالسكان الذين يجدهم فيه . والشعوب الحالية ما هى فى الحقيقة إلا مزيج من عناصر مختلفة . فالشعب

الإنكليزي ، مزيج ، وكذلك الشعب الفرنسى ؛ والشعب الأسبانى مزيج ، ومثله الشعب الإيطالي ؛ وشعوب أوربا الوسطى والشرقية جميعها مزيج فى مزيج . أما مصر فقد ابتدأ تاريخها بتاريخ الفراعنة ، على أنه دخلها أقوام من الجزيرة العربية عرفوا بالرعاة أو الهكسوس ، وامتزجوا بأهلها وأسسوا فيها دولة باسم الفراعنة أيضاً ، ثم دخلها اليونان فالرومان ، فالعرب . وكل عنصر من هذه العناصر كان يمتزج بمن سبقه من السكان . فدم المصريين الحاليين ، كدم غيرهم من الشعوب ، مزيج . فإلى أى عنصر من هذه العناصر ينتمى سكان وادى النيل فى ؟ اعتقادنا أن كل مجموعة من الناس تنتمى إلى العنصر الذى أثر فيها أكثر من غيره من العناصر . وميزان هذا التأثير هو اللغة وآدابها . وبالتالى ، بالنسبة إلى الشرق ، الاعتقاد الدينى . فلغة أهل وادى النيل وآدابهم هى اللغة العربية وآدابها ، ودين مصر هو الدين العربى ، الدين الإسلامى . فهل يجوز لنا أن نتجاهل هذا كله ، فنقول إن المصريين فراعنة ؟ أوليس قولنا هذا كقولنا إن الإسبانيين عرب ؟

إن الحقائق تثبت لنا أن أهل وادى النيل شعب عربي ، والقول بخلاف ذلك فرار من الحقيقة الواقعة التى لا يمكن تغييرها ، كما لا يمكن تغيير مجرى النيل ، بجعله يجرى من الشمال إلى الجنوب بدلا من جريه من الجنوب إلى الشمال . والمظاهر تضلل بعض الناس ، كما أن نهر النيل

يضلل الناظر إليه الجاهل بحقيقته ، فيظنه يجرى من الشمال إلى الجنوب لهبوب الريح من الشمال و إحداثها تموجات في سطحه متجهة نحو الجنوب ؛ فهذه التموجات لا تغير حقيقة اتجاه مجرى النيل . والحقيقة كالظل لا يهرب منه إلا بطريق واحد هو العيش فى الظلام .

على أن هذه الحقائق لا تحول بين المصريين والافتخار بالأهرام وأبي الهول وبما في المتحف المصري من آثار تدل على مدنية قديمة زاهرة ، غير أن هذا الافتخار يجب ألّا يزيد على اعتزازهم بما في القاهرة من آثار عربية إسلامية ، و بما في دار الكتب من آثار أدبية وعلمية ، تدل على المدنية العربية الزاهرة التي أنارت الطريق ، خلال القرون الوسطى ، ومهدتها للمدنية الحديثة . وجدير بأهل وادى النيل ألّا ينسوا ميزاتهم ولغتهم ودينهم ، فالافتخار بالآثار الفرعونية جميل ، على أن يكون كافتخار الفرنسيين بما فى مدينة (نيم) من آثار رومانية هامة لم تنسهم لغتهم وآدابهم وما هم عليه من صفات تميزهم عن الرومان .

والدعوة إلى الوحدة العربية لا تلزم المصرى أن يتجرد عن شعوره الخاص بمصريته ؛ بل تطلب منه ألّا ينسى شعوره العام بعروبته ، وأن يكون مثله كمثل الأسكتلندى البريطاني ، الذي يفخر بأسكتلنديته ، ولا ينسيه هذا الافتخار أنه بريطاني ، أو كمثل فرنسى الجنوب الذى يفتخر بأنه من بلاد (لانق دوق) "Languedoc" ولا ينسى أنه

فرنسى . فالأسكتلندى والفرنسى من الجنوب ، يعمل كل منهما لإقليمه ، على أنه يعمل في الوقت نفسه لبلاده . وكذلك الإقليمية المصرية والشامية والعراقية الخ . . . لا تتضارب مع العروبة . والعمل لمصر أو للشام أو للعراق ، الوطن الخاص ، يجب ألاّ يحول دون العمل للبلاد العربية الأخرى ، الوطن العام ؛ إذ أن البلاد العربية كلها تجني من ذلك فوائد حيوية نبينها في الفصول التالية .

٣

عوامل الوحدة

تتألف الأمم من عناصر وشعوب كانت في الأصل مختلفة ، لكنها تقاربت مع السنين وتوحدت مع الزمان . على أن تقارب الشعوب والعناصر ، وانصهارها فى أمة واحدة ذات مميزات خاصة ، لا يكون إلا بتوافر عوامل الوحدة فيها . ففرنسا مثلا وحدة سياسية ، ولشعبها مميزات خاصة به ، مع أن البلاد الفرنسية ليست وحدة جغرافية . وإذا رجعنا إلى تاريخ فرنسا ، رأينا أن الشعب الفرنسى تألف من شعوب مختلفة وعناصر شتى ، وأنه كانت لكل شعب منها لغة خاصة به . ولكن لما تقوت مقاطعة « إيل دى فرانس » "Yle de France" ، ونشرت سيادتها ولغتها ، شيئاً فشيئاً ، على المقاطعات المشكلة الآن لفرنسا ، أخذت هذه الشعوب المختلفة تتقارب ، وأصبحت تتكلم لغة واحدة ، لغة « إيل دى فرانس » . فتوحيد اللغة فى فرنسا قد كون من هذه الشعوب شعباً واحداً ، كما أن ماجريات التاريخ الذى تلا تكوين هذا الشعب قد كونت الأمة الفرنسية . ففرنسا وليدة فوز تشكيلات حكومة « إيل دى فرانس » التى وحدت اللغة وما جريات التاريخ ، فأوجدت

عوامل الوحدة في تكوين الأمة الفرنسية . والأمة هي جماعة من الناس ، لهم لغة واحدة ، ومدنية واحدة ، وميراث تاريخي متماثل أو مشترك تربطهم مصالح مشتركة ، ويشعرون بالرغبة في تشكيل وحدة سياسية . فهل هذه العوامل متوافرة في البلاد العربية ؟ .

اللغة من العوامل الهامة في تكوين مصير الأمم ؛ فهي موحدة للأفكار ومقربة بين الشعوب . والأمم تتألف من شعوب هي واحدة في لغتها وثقافتها ؛ وما الأمة المؤلفة من أكثر من شعب واحد ، لغة وعنصراً ، إلا شاذة عن القاعدة ومثبتة لها . وقد رأينا في الفصل الأول من هذه الرسالة كيف أن الشعوب القاطنة « الوطن العربي » ، من أقاصي العراق حتى أقاصي مراكش ، هي في واقع الحال شعب واحد ، شعب عربي لغة وثقافة ، وأن الفروق بين أجزاء هذا الشعب الواحد فروق سطحية ، تنحصر في اختلاف اللهجات العامية ، وعدد قليل من الاصطلاحات والتعبيرات الإقليمية . أما اللغة بالمعنى الصحيح فواحدة — هي اللغة العربية الفصحى ، لغة قريش ، لغة القرآن الكريم — بها يقرأ الجميع ويكتبون . والفروق بين سكان قطر وقطر من الأقطار العربية أقل من الفروق بين سكان أي قطر من أقطار البلاد الفرنسية أو الإنكليزية أو الألمانية . وهذه حقيقة ظاهرة لا تحتاج إلى تدليل .

وكما أن اللغة وآدابها تؤلفان العامل الأول في تكوين الشعوب ،

فالتاريخ يؤلف العامل الأكبر فى تكوين الأمة . وتاريخ كل أمة بالطبع متشعب متفرع ؛ غير أن التاريخ الذى له التأثير في تكوين الأمة هو الذى يعطيها لغتها وآدابها ، ويخلف لها الذكريات القومية . فتاريخ الأمة الفرنسية لا يبدأ من تاريخ هذا الجزء من أوربا الذى يطلق عليه الآن اسم فرنسا ، ولا يبدأ بتاريخ السلت أو الفرنك أو الفيزيكوت ، ولا باحتلال الرومان ؛ وإنما يبدأ حين أخذت تتكون اللغة الفرنسية وينشأ الشعب الفرنسى ، وهذا كان فى القرن التاسع على أبعد تقدير . وكذلك تاريخ سكان شمال إفريقيا ، وبر الشام ، والعراق ، لا يبدأ بتاريخ هذه الأصقاع من المعمورة ، ولا باحتلال الرومان ؛ وإنما يبدأ بالزمن الذى أصبح فيه سكان هذه البلاد شعباً عربيًا ، لغته القومية اللغة العربية ، وآدابه وثقافته الآداب العربية والثقافة العربية ؛ فالقرون الثلاثة عشر الأخيرة كونت تاريخ سكان الأقطار العربية ، وفى هذا التاريخ اندمجت الشعوب ، وتوحدت روحها وثقافتها وعاداتها ، وصهرت آمالها صهراً ؛ وفيه نالت من السعادة ما نالت ، كما قاست من الشقاء ما قاست ؛ وفيه لها جميعاً ميراث كبير من مدنية وذكريات ، وهذا الميراث هو عماد الأمة ، العربية ، إن لم نقل قوامها وكيانها .

ومن الميراث العربى الدين الإسلامى ، وقوامه الكتاب الذى أنزله الله على رسوله محمد بن عبد الله القرشى . ومع أن الدين ليس من العوامل

الرئيسية فى تكوين الأمم ، فله فى الشرق مكانة هامة ، لتغلغله فى كل ناحية من نواحى ثقافتنا العربية . فالدين كعامل من عوامل الوحدة فى الوطن العربى، متوافر إلى حد بعيد . حتى إن المثقفين من إخواننا المسيحيين يدرسون الدين الإسلامى ، ويدعون إخوانهم فى الدين إلى درسه والوقوف على أحكامه ؛ لأن تفهم الثقافة العربية ، سواء فى الفلسفة أو العلم أو الفن، لا يتم إلا بدرس الدين الإسلامى وتفهم روحه ونظامه .

فعامل التاريخ وميراثه متوافر فى الشرق العربى ، التوافر كله ، كتوافر العامل اللغوى فيه . أما عامل المصالح المشتركة فيمكن النظر فيه من ناحيتين : إحداهما اقتصادية والأخرى سياسية .

عندما اشتدت حركة القوميات فى أوائل القرن التاسع عشر ، وأخذت الأمم تنسلخ عن غاصبى حريتها ، وعملت الأقطار والشعوب على نيل وحدتها ، كانت عوامل الوحدات السياسية مستمدة من الماضى وهى العنصر واللغة . فاستقلت على هذا الأساس دول البلقان ، وتوحدت دويلات إيطاليا ومقاطعات ألمانيا . غير أنه أضيف إلى هذين العاملين ، فى القرن العشرين ، عامل مستمد من الحاضر ، وهو عامل المصالح الاقتصادية. ونحن ، إذا نظرنا إلى الأقطار العربية ، تبين لنا أن اقتصادياتها فى حالة ضعف ، وأن منتوجاتها لا تجد أسواقاً رائجة ، ورأينا أن كل قطر من الأقطار العربية يقيم سدًّا من الضرائب يحول دون دخول منتوجات الأقطار

الشقيقة إليه ، على حين أنه يبتاع هذه المنتوجات أو ما شابهها من البلاد الأجنبية ؛ والأمثلة على ذلك كثيرة ، فلو أن هناك وحدة بين الأقطار العربية ، وتفاهما على الأمور الاقتصادية ، لوجدت مصر مثلاً لقطنها ولمصنوعاتها أسواقاً جديدة ، ولكان على المصانع فى مختلف البلاد العربية أن تبتاع القطن المصرى بدلاً من القطن الهندى ، وأن تستهلك السكر المصرى بدلاً من السكر الإيطالى أو الأميركى ، ولكانت صناعة السكر فى مصر دوماً فى ازدهار ، بدلاً من أن يقتصر ازدهارها على أيام الحرب . والوحدة العربية تجعل من الأقطار العربية وحدة اقتصادية قوية الأركان ، تستطيع الثبوت أمام الهزات الاقتصادية والأزمات المالية . ويتضح للعيان أن كثيراً من هذه الأقطار يعيش الآن عيشاً اقتصادياً غير طبيعى بالمرة ؛ كما يتضح أن فقر بعضها ناجم عن تجزئتها ، وعن تكوين وحدات سياسية من أقطار لا تستطيع العيش الاقتصادى منفردة . فالمصالح الاقتصادية المشتركة بين البلاد العربية ترينا أن زوال التجزئة ، وإيجاد التفاهم ، وتكوين الوحدة ، أمور تؤدى إلى إرجاع الحياة الاقتصادية الطبيعية ، وإلى الانتعاش الاقتصادى الذى يتلوه الرخاء والرفاهية فى الأقطار العربية جميعها .

وها إن الحرب الحالية ، التى قد تقرر مصير العالم إلى ألف سنة ، تفرض إضافة عامل جديد إلى عوامل تكوين الواحدات السياسية ؛ وهذا العامل

غير مستمد من الماضى أو الحاضر ، بل من المستقبل ؛ وهو يرمى إلى جعل الوحدات السياسية قادرة على الوقوف أمام الهزات السياسية ، والثبات أمام الهجمات الحربية . فقد برهنت هذه الحرب على أن الدول الصغيرة عامل خطر على سلام العالم ، ومنشأ للاضطرابات الدولية والحروب العالمية ؛ إذ هى هدف لأطماع الأقوياء ، ومنشأ للنزاع فيما بينهم ، بسبب عجزها عن المحافظة على حيادها ، وعن إرغام الغير على احترام حدودها ؛ فمصيرها الزوال من بين الأمم المستقلة ذات السيادة القومية ، وإن بقى رسمها ظاهراً على الخرائط الجغرافية ؛ والأمثلة الواقعية على ذلك كثيرة ، قرأنا أخبارها ، ونقرأ حوادثها ، فى الصحف اليومية .

ولإزالة هذه الأخطار ترى السياسة الدولية أن السلام المقبل يقضى بايجاد اتحاد أو تحالف بين الأمم الصغيرة المتجاورة ، وتكوين دولة منها منيعة الجانب ، قوية البنيان ، لا يجرؤ الطامح فيها على التعدى عليها . ولهذه الغاية يرمى ساسة البلاد الدمقراطية إلى إيجاد اتحاد بين دول أوربا الشرقية ، وتحالف بين دول البلقان .

رأينا كيف أن الحرب الحالية تضيف ، إلى عوامل مصير الأمم وتكوينها ، عاملا جديداً مستمدّا من المستقبل ، وهو عامل المصالح السياسية المشتركة . فهل نرى هذا العامل متوافراً فى البلاد العربية ؟

إن كل قطر من الأقطار العربية ، بما فيها مصر ، أضعف من أضعف

بلد من البلدان الأوربية . والأقطار العربية كانت ولا تزال مسرحاً للنزاع الأجنبي ، وساحة للقتال فى سبيل الاستيلاء عليها . وطبيعى ألا يستطيع أى قطر منها أن يقاوم منفرداً ، أو أن يصل إلى حياة الحرية ، أو يحافظ عليها . أما تفاهم هذه الأقطار واتحادها على أى شكل من الأشكال ، وتقوية هذا الاتحاد ، مع مرور الأيام ، فأمور ترقى البلاد العربية علمياً واجتماعياً واقتصادياً ، وتجعل منها أمة محترمة مؤلفة من ستين مليوناً ، ووحدة سياسية لها مكانتها بين الأمم . فعامل المصالح السياسية المشتركة أقوى فى البلاد العربية مما هو فى أيّ مجموعة من الدول الصغرى فى أوربا . وهذا لأنه جاء ، فى البلاد العربية ، متمما لعوامل تكوين الأمم المتوافرة فيها تمام التوافر ، على حين أنه فى دول أوربا الشرقية ، وفى دول البلقان ، يعمل منفرداً .

***

ولا بد هنا من الإشارة إلى أمرين : أولهما الوحدة الإسلامية ، وثانيهما الوحدة النيلية .

كثيراً ما نرى بعض كبار الكتاب يمزجون بين الوحدة العربية والوحدة الإسلامية ، ويستعملون هذين التعبيرين كأنهما مترادفان . لقد رأينا عوامل الوحدة العربية ، وعرضنا البلاد التى تشملها . أما الوحدة الإسلامية فشىء آخر ، أوسع وأعم من الوحدة العربية ، فهى تشمل جميع البلاد التى

يدين سكانها بالدين الإسلامى ؛ وهذه البلاد منتشرة فى القارات القديمة الثلاث ، وسكانها يتكلمون لغات مختلفة . ولهم عادات وذكريات تاريخية مختلفة ، ومصالحهم الاقتصادية والسياسية غير مشتركة . ولذلك كانت عوامل الوحدة غير متوافرة فيما بينهم ، وكانت الوحدة الإسلامية أمراً بعيد المنال . على أن الوحدة العربية لا تتعارض مع الشعور مع البلاد الإسلامية ؛ بل هى تقوى هذا الشعور ، وتمكن من توثيق العلاقات الثقافية الدينية معها .

أما الوحدة النيلية ، التى دعا إليها أحد رجال مصر فى مقال نشر فى جريدة المقطم بتاريخ ١٦ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٤١ ، فترمى إلى إيجاد اتحاد يربط أمم وادى النيل ، ويشتمل على مصر والسودان والحبشة وأغندا وأريتريه . ويرى صاحب هذا الرأى أن الاتحاد النيلى هو الخطوة الأولى لتأليف الاتحاد العربى الذى يعقبه اتحاد شرقى يجمع بين هذه الدول والبلاد الإسلامية ! إن الاتحاد النيلى هذا يفرض قيامه على أساس العامل الجغرافى ؛ وهو عامل لا نرى له وجوداً ، لأن البلاد النيلية ليست وحدة جغرافية . فالفروق الجغرافية شاسعة بين مصر والحبشة ، وبين مصر وأريترية . هذا علاوة على أن العامل الجغرافى ليس بعامل فعال فى تكوين مصير الأمم وتشكيل وحدات سياسية منها . أما عوامل الوحدة التى سبق ذكرها فهى مفقودة بين البلاد التى يجرى فيها النيل وتمتد فيها فروعه . وما لم تتوافر هذه العوامل ، يستحيل إيجاد وحدة من هذه البلاد ، بأى

شكل من أشكال الوحدات السياسية ، مهما بذل من جهود فى سبيل تحقيق ذلك .

* * *

ونجمل هذا الفصل فى القول بأن اللغة والثقافة ، والذكريات التاريخية بما فيها من مدنية وعادات ، والمصالح المشتركة من اقتصادية وسياسية ، هى الأساس المتين فى تكوين الأمة وخلق وحدة سياسية منها تستطيع العيش والتقدم ولعب دورها فى تاريخ العالم . ونحن على يقين من أن هذه العوامل جميعها متوافرة فى البلاد العربية ، ولا يعوق تحقيق الوحدة العربية غير انهماك القادة ورجال السياسة فى الأقطار العربية فى المسائل الحزبية الإقليمية التى لا تعود على الأمة بفائدة . أما ما يقال من أنه ليس فى الإمكان تحقيق الوحدة العربية لمقاومة الدول الأجنبية ذات المصالح لها ، فقول مخالف لروح تكوين الوحدات .

٤

تأثير المواصلات

إن النظم السياسية وأساليب الحكم قد تطورت على مدى التاريخ ، لعوامل مختلفة . وكانت العوامل الرئيسية لتكوين الأحداث السياسية ، المعروفة حتى اليوم هى : اللغة وثقافتها ، والميراث التاريخى ، والمصالح المشتركة من اقتصادية وسياسية ، والرغبة فى تكوين وحدة سياسية . وقد بحثناها فى الفصول السابقة . فهل تسير عوامل الوحدات السياسية هذه ، التى تقوم عليها الدول اليوم ، مع روح العصر العلمية والاقتصادية ؟ أو أن تطور الصناعات الآلية ووسائل المواصلات يقضى بإيجاد وحدات سياسية أوسع وأقوى ، وعلاقات دولية واقتصادية أكثر مرونة و إنسانية ؟. فإن كان إلى هذه الغاية يجب على العالم أن يسير ، فما هو الدرس الذى على العالم العربى أن يستفيده ، من الاتجاهات الحديثة ؟

* * *

تقدمت الصناعات الآلية وتحسنت طرق المواصلات فى العصر الأخير ، فصغر العالم واقتربت أجزاؤه بعضها من بعض ، فأثر ذلك تأثيراً كليّا فى

الحياة الاقتصادية الدولية ، وعلاقات هذه الدول . ولقد أوجدت الوضعية الجديدة للعالم ، وحياته الاقتصادية ، نوعاً جديداً من الدول ، قدمته لنا الولايات المتحدة الأميركية .

جعلت معاهدة باريس لعام ١٧٨٣ — التى وضعت حدًّا لحرب الاستقلال الأميركية — من الثلاث عشرة مستعمرة التابعة حتى ذلك التاريخ لبريطانيا العظمى ، ولايات متحدة مستقلة استقلالا تامًّا ، فظهرت للعالم أمة كبيرة عظيمة تعرف اليوم باسم الولايات المتحدة الأميركية .

شكلت هذه الولايات ، فى بادئ الأمر ، حكومة مركزية ضعيفة ، وكان يظهر أنها على وشك أن تتجزأ إلى وحدات عدة مستقلة ، لا رابط بينها ، غير أن الخصومة البريطانية التى كانت تواجهها هذه الولايات حينئذ ، قد أدت بها إلى المحافظة على وحدتها لتقابل الخطر متحدة . وبالرغم من ذلك فإن بعض الدول كانت تقدر ، فى ذلك العهد ، أن تقسيم الاتحاد الأميركى إلى دول منفصل بعضها عن بعض ، على غرار الدول الأوربية الصغيرة الحجم القليلة الأهمية ، لم يكن إلا مسألة وقت فحسب .

ولكن ظهرت عوامل أخذت تسير فى مجراها الطبيعى ، وكان من شأنها وقف توسيع شقة الخلاف بين ولايات الاتحاد الأميركى ، وهذه العوامل كانت تطبيق الاختراعات العلمية الحديثة . فالباخرة ، والقطار ، والتلغراف ، التى ظهرت لعالم الوجود حينئذ خلصت

الولايات المتحدة الأميركية من مصائب الانقسام والتباعد ، ومكنتها من توثيق علاقاتها الداخلية بالتقريب بين أجزائها ، وكونت منها أولى الدول الكبرى الحديثة .

فتاريخ الولايات المتحدة الأميركية مثال يظهر لنا بجلاء تأثير تطور العلوم المادية فى حياة الشعوب السياسية . وإن عام ١٨٢٥ ، الذى أنشىء فيه أول خط حديدى عام ، هامّ عظيم فى العلاقات الدولية ، والنظم السياسية .

ولنتذكر لحظة أن نابليون بعد أن نكب فى روسيا عام ١٨١٢ ذهب توّا إلى باريس بأسرع وسائل النقل المعلومة فى عهده . وقطع ١٤٠٠ ميل فى ٣١٢ ساعة ، أى بمعدل خمسة أميال فى الساعة ، فى حين أن المسافر العادى كان ينفق ضعف الوقت لقطع المسافة التى قطعها بونابرت . ووسائل النقل التى كانت معروفة فى ذلك العهد هى الوسائل عينها تقريباً التى كان يستعملها المسافرون خلال القرن الأول قبل المسيح للسفر من روما إلى أي جزء من البلاد الأوربية .

فظهور القطار عام ١٨٢٥ أوجد فى حياة الشعوب تغيراً غير عادى . فأصبح المسافرون العاديون حينئذ يقطعون المسافات الأوربية فى عشر الوقت الذى أنفقه نابليون نفسه قبل عشر سنوات . وهذا يعنى ، من الناحية السياسية التى تهمنا ، أن القطار حينئذ جعل فى الإمكان فجأة إجراء

العمليات الإدارية عينها على مسافة أبعد بعشر مرات ، أو بمدة أقل بعشر مرات .

ثم إن اختراعات فولتا وكالفانى وفارادى العبقرية ، قد أدت إلى استعمال التلغراف عام ١٨٣٥ ، أما أول خط تلغرافى تحت الماء فكان استعماله عام ١٨٥١ . وبعد سنين قليلة ، ربط العالم كله بشبكة تلغرافية ، وفى أوائل القرن الحالى انتشر الراديو وعم العالم ، فأصبحت الأخبار التى كانت فيما سبق تنتقل ببطء عظيم ، مشوهة وغير دقيقة ، تنتقل فى وقت واحد إلى مختلف أنحاء المعمورة .

وفى عام ١٩٠٩ أصبحت الطائرة وسيلة جديدة من وسائل النقل ، ومعها أخذ الوقت لقطع المسافات يقل بصورة عجيبة . وقد تحسن استعمال الطائرات فى هذه الحرب تحسناً مدهشاً . . . فالاختراعات الحديثة التى ذكرنا بعضها قد قربت العالم بعضه من بعض ، وقد قللت ما بين أجزائه من مسافات . وكما أن الاكتشافات الجغرافية كانت قد وسعت العالم وكبرته ، فإن الاختراعات الحديثة قد ضيقت العالم وصغرته .

إن إشارتنا إلى تقدم وسائل المواصلات خلال العصر الأخير ، ترمى إلى التدليل على أن العوامل المادية فى الحياة الإنسانية تغيرت فى القرن الأخير أكثر من تغيرها خلال جميع القرون التى سبقت ذلك التاريخ . وإن هذه الثورة الميكانيكية الواسعة النطاق قد أوجدت مبادئ جديدة

فى التاريخ السياسى للشعوب . وأهميتها لا تقل قط عن أهمية اختراع الزراعة ، أو اكتشاف المعادن . وستؤدى إلى نتائج سياسية لا تقل عن النتائج التى أدت إليها تلك المخترعات أو الاكتشافات . وتاريخ هذه الثورة يرجع إلى قرن على أكثر تقدير ، ولهذا نرى أن معظم الناس غير منتبهين إلى أهميتها ومداها من الناحية السياسية بالرغم من أنهما عظيمان .

ولكن تأثير هذه الثورة كان فى أميركا الشمالية مباشراً وسريعاً . فوسائل النقل الحديثة المختلفة الأنواع والعظيمة السرعة قد مكنت من تحقيق وحدة سياسية متينة قوية في الولايات المتحدة الأميركية ، لم ير التاريخ مثيلا لها فى اتساعها وعظمتها وأهميتها .

* * *

أما فى أوربا ، فعلى عكس ذلك ، فالنتائج السياسية لهذه الثورة الآلية ولتطور وسائل النقل والمواصلات لم يوصل إليها بعد ، ولا تزال أوربا سجينة فى شبكة من الحدود السياسية ، التى خططت لتحقيق رغائب أمة ، فى عصر كان يعتمد فيه على الحصان والطرق المعبدة للنقل والتنقل .

على أنه منذ نهاية حرب ١٩١٤ وفكرة الاتحاد الأوربى تجول فى الهواء . ومنذ ١٩٢٠ وضعت مقالات ، وألقيت خطب ومحاضرات ، وعقدت اجتماعات لمحاولة تجديد حياة أوربا على أساس الاتحاد ، ولكنها كانت جهوداً متفرقة لا غير .

وأول رجل دولة اهتم بالموضوع اهتماما جديا كان فرنسيًا ، كان رجل السلم العظيم أرستيد بريان . لم يكتشف أرستيد بريان مبدأ الاتحاد الأوربى لأن هذه الفكرة هى بنت عصره . ولكن عبقرية السياسى الفرنسى كانت فى معرفة استعمال هذه الفكرة ، فكرة الاتحاد الأوربى ، ليصل إلى نظام يؤمن السلام العام .

فكر أرستيد بريان فى الموضوع تفكيراً عميقاً ودرسه درساً محكما . وفى ٥ سبتمبر ١٩٢٩ أعلن مشروعه الجديد فى عصبة الأمم . وكان يرمى من وراء ذلك أن يمتحن الرأى الدولى ، ويرى درجة استعداده للخروج من القيود التى قيدته بها القرون السابقة ، والأصول القديمة التى وضعها أهل تلك القرون لتلائم مقتضيات ظروفهم وأحوالهم .

وإليك النص الموجز الصريح الذى عبر به أرستيد بريان عن رأيه فى موضوع الاتحاد الأوربى . قال :

« إننى أظن أنه ينبغى أن يوجد بين الشعوب التى تؤلف وحدة جغرافية مثل شعوب أوربا ، نوع من الوحدة ، يقوم على نظام الاتحاد ، فيصبح حينئذ فى إمكان هذه الشعوب الاتصال فى كل وقت ، وبحث مصالحها المشتركة ، واتخاذ القرارات متفقة ، وتكوين روابط تعاون فيما بينها ، تجعلها قادرة ، عند الحاجة ، على مواجهة ما يمكن أن ينشأ من صعوبات » .

تألفت لجنة عصبة الأمم لدرس هذا المشروع وتحقيقه . ولكنه كان

مشروعا يتطلب وقتاً وجهداً ، لأن التوفيق بين أنانية أمم أوربا كان من الأمور الصعبة المنال فى تلك الأيام .

هذه الحالة لا تقلل من عظمة بريان . إذ أن عظمة هذا السياسى العبقرى المحنك ، كانت فى أنه عرف كيف يوسع الأفق الدولى ، وأنه فهم أن سلامة أمة لا تنال منفردة . إذ أن العلاقات الدولية متشابكة ، والتطورات التى تطرأ على إحداها تؤثر فى الدول الأخرى ، وأن العيش فى طمأنينة العزلة وجنتها ، سياسة بالية ، لاتتمشى مع العصر الحديث ، ولا تتفق مع ما أحدث من تطورات فى ميادين مختلفة . وما هذه السياسة ، سياسة العيش فى جنة العزلة ، إلا دليل على قصر نظر من يتبعونها من الساسة ، وخمود ذكائهم ، وضعف مخيلاتهم . فهم بريان هذه الأمور ، ورأى أن عليه إذا أراد أن يخدم فرنسا ويؤمن سلامتها ، أن يعمل للإنسانية أولاً . ورأى أن خير الإنسانية فى مشروع الاتحاد الأوربى ، الذى تقدم به إلى عصبة الأمم . على أنه يظهر لنا أن بريان عاش قبل أوانه ، وأن مبادئه السلمية كانت جديدة على عقلية معاصريه من رجال السياسة والفكر ، من جهة ، وأن موته المفاجىء عام ١٩٣٢ ، الذى كان قبل أوانه ، قد حول الانتباه عن مشروعه الواسع العظيم الذى لو تحقق فى وقته لأنقذ العالم من المأساة الحالية .

***

ولكن حرب عام ١٩٣٩ ، التى لا تزال تجتاح العالم فى مختلف نواحيه

قد لفتت الأنظار إلى مبدإ بريان ووضعته فى المكان الأول من التفكير .

مما لا ريب فيه أن تجزئة أوربا إلى دول ودويلات قد ساعدت على اندلاع نيران الحرب الحالية ، وأن الدول الصغيرة عامل خطر على السلام ينبغى تلافيه وإزالته ، كما أن الحرب الحالية أثبتت أن سياسة الحياد غير عملية وأنها مجلبة للدمار .

فالآراء التى أبداها بريان على مسرح عصبة الأمم عام ١٩٢٩ ، والتى لم ينتبه إلى أهميتها فى ذلك الوقت الكثيرون ، أصبحت الآن حقيقة ظاهرة وضرورة الساعة . ولقد أخذ جميع من يهتمون بمستقبل العالم من رجال السياسة والفكر يصرحون بأن الهدوء السياسى والرخاء الاقتصادى يقتضيان بناء العالم المقبل على أساس كتل سياسية كبرى .

لقد نفضت إنكلترا يدها ما بين عام ١٩٣١ و ١٩٣٥ من السياسة الأوربية ، على أن ما تلا عام ١٩٣٥ من حوادث دولية جسام ، وما أظهرت الحرب الحالية من أخطاء النظم السياسية السابقة ، قد جعلت رئيس الوزارة البريطانية المستر تشرشل على رأس القائلين بضرورة التكتل الدولى ، وإيجاد وحدات سياسية كبرى من الدول الصغيرة .

* * *

والآن ، قد رأينا مما عرضنا بإيجاز أن التقدم الصناعى الآلى ، وظهور وسائل النقل والمواصلات المختلفة الأنواع ، التى لم يكن لها وجود فى الفكر قبل القرن التاسع عشر ، أثر فى مجرى الحياة الاقتصادية والسياسية ،

وأوجب إيجاد تطور فى نوع الدول . وقد أثبتت الحرب التى لا يزال دويها يقصف ، أن هذا التطور ضروري لسلامة الدول ولرفاهيتها ولسلامة العالم ورفاهيته .

وفى اعتقادى أن فى إيجاد كتل سياسية كبرى بشكل من أشكال الوحدات ، سواء الاتحاد أو التحالف ، أو بشكل جديد آخر ، يستخلص من مرونة الحقوق الدستورية ، هو سلام للعالم ومما يدعو إلى الارتياح أن نوع الاتحاد أخذ فى الانتشار ، والاتحاد هو النوع الذى سيسود العالم عاجلا أو آجلا .

ولكن ماهو يا ترى الدرس الذى على العالم العربى أن يستفيده من الاتجاهات الحديثة ؟

إذا كان تكتل الدول فى قسم من الأرض حادثاً فينبغى أن يكون أول تكتل من هذا النوع فى العالم العربى . لأن أقسام أوربا تريد أن تتكتل وتؤلف من أجزائها وحدات سياسية لتوافر بعض شروط الوحدات السياسية فيها . أما العالم العربى فجميع شروط الوحدات السياسية متوافرة فيه .

إذا نظرنا إلى عوامل الوحدات السياسية التى قامت عليها الدول فى أوربا نجدها متوافرة فى البلاد العربية ، فنحن نجد اللغة واحدة ، ونجد الميراث التاريخى واحداً ، ونجد المصالح المشتركة متوافرة ، كما نجد الرغبة فى تكوين وحدة سياسية شديدة .

وإذا نظرنا إلى المسألة من ناحية الدرس الذى أوجدته الحرب الحالية نرى أن من الهزل السياسى أن تبقى سوريا ، أى بر الشام ، مقسمة إلى أربعة أقسام ، ونرى الأقطار العربية منفصلا بعضها عن بعض لا رابط بينها ولا تعاون . فالدرس القاسى الذى ألقته الحرب الحالية على العالم يوجب توحيد هذه الأقطار ، من أقاصى العراق شرقاً إلى أقاصى مراكش غرباً ، بشكل من أنواع الوحدات ، وإيجاد التعاون الوثيق بينها .

وإذا نظرنا إلى الوضعية السياسية للبلاد العربية على نور الاتجاهات السياسية الحديثة التى يوحى بها تقدم الصناعات الآلية ووسائل النقل والمواصلات ، نرى أن البلاد العربية ، أولى البلاد التى ينبغى أن تستفيد من هذا التطور ومن تلك الاتجاهات . لأنه إذا كان من الصعب إيجاد العلاقات الوثيقة بين الأقطار العربية خلال القرون السابقة لترامى أطرافها ، فإنه لاتوجد الآن أية صعوبة مع وسائل النقل والمواصلات الحديثة. فمجموع الأقطار العربية اليوم ، بالنسبة إلى النقل والاتصال، أقل مساحة من مساحة أى قطر من هذه الأقطار بالنسبة إلى وسائل النقل والاتصال القديمة .

لقد كان من الصعب بقاء الأقطار العربية متماسكة ، متحدة فيما خلا من القرون ، أيام كانت المسافات بينها ، بالأسابيع والشهور ، وأيام كان الجيش ، أو الموظف المسئول، يقضى أسابيع أو شهوراً فى انتقاله من مكان إلى مكان من البلاد العربية ، ولا مطية له إلا الإبل أو الخيول. لقد كان من الصعب بقاء الأقطار العربية متماسكة متحدة ، فيما خلا من القرون أيام

كان العدو يغير على قطر من تلك الأقطار و يشتبك مع حاميته ، و يسقط ذلك القطر فى يد العدو قبل أن يعلم الحاكم المسئول بما جرى وحدث ، إذ كانت تمضى أيام أو أسابيع أو شهور قبل أن يصل إليه الخبر . فليس بغريب والحالة هذه أن تتفكك تلك الأقطار وأن يصبح كل منها مستقلا استقلالا يزداد قوة أو ضعفا ، بالنسبة إلى بعده عن مقر الحكم .

أما اليوم فعامل البعد قد زال من بين الأقطار العربية ، فأقصى الأقطار العربية لا يبتعد عن أقصاها بالنسبة إلى إرسال الأخبار أو التعليمات دقيقة واحدة ، وهى لا يبتعد بعضها عن بعض بالنسبة إلى النقل والتنقل إلا ساعات معدودات .

فالوحدة العربية ، بشكل من أشكالها ، أمر طبيعى ، لا غرابة فيه ، بل الغرابة أن تبقى البلاد العربية منقسمة لا رابط بينها ولا تعاون ، مع توافر ما قدمنا من عوامل وحدتها .

والوحدة العربية ، بشكل من أشكالها ، أمر ضرورى ، إن رام العرب أن يكون لهم مستقبل لامع ومكانة محترمة بين الأمم ، وأن يقوموا بما عليهم من واجب نحو الإنسانية والمدنية ، كما قاموا أيام مجدهم السابق ، أيام كانوا أحراراً مستقلين فى أوطانهم .

والوحدة العربية ، بشكل من أشكالها تامة غير منقوصة ، يتوقف تحقيقها ، على مقدار ما يبذل العرب وقادتهم ورجالاتهم من جهد فى سبيل تحقيق هذه الغاية السامية ، وما يستطيعون أن يستفيدوا من الاتجاهات الحديثة .

٥

العمل للوحدة

عوامل الوحدة كلها متوافرة فى الأقطار العربية . والشعب العربى يشعر بأن مستقبله ، بوصفه أمةً لها من المكانة بين الأمم ما يليق بماض مجيد ، متوقف على تحقيق هذه الوحدة ؛ ولهذا فهو راغب فيها ، ويود لو يعمل بجد على تحقيقها ، ولكن نرى أنه لم يتم عمل جدى فى هذا السبيل ، وأن معظم قادة الفكر منصرفون إلى أمور لا قيمة حيوية لها ، إذا هى قيست بهذا الأمر الهام ، الذى يتوقف عليه تقرير مصير أمة بكاملها : فهى إما أن تبقى مفككة العرا ، مجزأة الأقسام ، ضعيفة الجانب ، إن ظلت على ما هى عليه اليوم ، وإما أن تصبح أمة كبيرة ، قوية ، ذات مكانة دولية ، تلعب الدور الذى لها فى تاريخ العالم ، وتساهم بالنصيب الذى عليها فى رقى المدنية ، إن تمت لها وحدتها . ومع هذا كله ، نرى العدد الأكبر من رجال السياسة صارفين قواهم فى الأمور الحزبية ، فى محاربة بعضهم بعضاً ، والسعى فى تغلب أحدهم على غيره ، فى هذه الأمور المحلية المجردة ، والنواحى النفعية الشخصية المحضة . وهذا هو السبب فى ضيق المجال الذى يعمل فيه رجال السياسة فى البلاد العربية ، وفى أنهم

لا يعرفون ولا يهتم بهم إذا خرجوا من دائرتهم ووجوا دوائر أخرى فى القطر نفسه ، أو ذهبوا إلى قطر آخر من الأقطار العربية . ومن المؤسف أنه لم يظهر حتى الآن ، من رجال السياسة فى الأقطار العربية ، من هو عربى بالمعنى العام ، يعمل على جمع شتات الأمة العربية ، ويجد فى تكوين وحدتها ، بحيث يكسبه إخلاصه وكده مكانة رفيعة وكلمة مسموعة فى جميع الأقطار العربية . نعم إنه لمن المؤسف أنه لم يظهر مثل هذا القائد السياسي ، فى حين أنه قد ظهر كثيرون فى مختلف البلدان الغربية ، ولكن هى الوطنية الصادقة ، والعظمة الشخصية ، والسمو الفكرى ، والعلو النفسانى — عوامل قد حررت أولئك الرجال من القيود المحلية ، وطهرتهم من المآرب الشخصية ، ورفعتهم إلى مرتبة لا يصل إليها إلا من كان فى درجتهم وطنية ، وعظمة ، وسموّا ، وعلوّا ، وطهارة .

فإن كان هذا مسلك عدد كبير من رجال السياسة فى الغرب ، أفليس من واجب نبهاء رجال السياسة فى الأقطار العربية أن يتحرروا مما قيدوا به أنفسهم من قيود سياسية محلية ، فيعملوا لخير البلاد العربية وعظمتها ، ويبذلوا الجهد فى تكوين الوحدة العربية ، ورفع هذه الأمة إلى مستوى دولى رفيع ؟

على أنه إن حرمت البلاد العربية مثل هؤلاء الساسة ، فقد منحت رجالاً عرباً بالمعنى العام ، من الناحية الأدبية والفكرية ، أمثال صاحب

المعالى محمد حسين هيكل باشا ، وصاحبى العزة الأستاذ أحمد أمين بك والدكتور طه حسين بك ، وغيرهم من كبار رجال الفكر والأدب فى مصر. فهؤلاء الأعلام هم من قادة الفكر ، ليس فى مصر وحدها ، بل فى العالم العربى أجمع . وكل عربى يفتخر بهم ، ويسعى لرؤيتهم ، ويود التحدث معهم ، ويرغب فى الاحتفاء بهم . أفما آن الأوان لأن يكون للعالم العربى ، كمجموع ، زعماء سياسيون كما له زعماء فكريون ؟

أما أن الوحدة العربية لا تزال فى خوالج النفوس ، ولم تخرج بعد إلى ميدان العمل والتنفيذ ، فأمر يرجع إلى انهماك رجال السياسة فى المسائل الحزبية المحلية ، وعدم التفاتهم إلى النزعات السياسية السائدة فى الأقطار العربية ، وتوانيهم فى العمل على تحقيق رغائب الشعب ومآربه ، وإغفالهم تأمين مستقبل الأمة العربية وعظمتها[1] . وأما ما يقال من أن هؤلاء الساسة لا يستطيعون العمل للوحدة العربية ، لأن الدول الأجنبية ذات المصالح تحول دون العمل من أجلها ، وتعارض فى تحقيقها ، فقول لا يتفق مع خطط الوصول إلى تكوين الوحدات ؛ لأن الوحدة كالاستقلال تؤخذ ولا تعطى ، والوصول إليها يتطلب العمل فى غير هوادة ولا وجل ، ومن غير نظر إلى موقف الدول الأجنبية منها .

وإننا على يقين من أن الوحدة العربية سوف تتحقق ، « وأن هذا

(١) وضع هذا الفصل قبل محادثات الوحدة العربية ، ومؤتمر الإسكندرية .

التحقق لا يعوزه إلا الوقت فقط . وهذا يتوقف على مبلغ استحواذ الفكرة على عقول العرب وعلى اعتزامهم تحطيم الحوائل التى تقوم فى طريقها ، إذ ليس لأمة أن تخضع لحكم أية أمة أخرى[1] » .

ولقد شعرت دول الحلفاء برغائب الشعب العربى ، وعرفت الهدف السامى الذى يرمى إليه ويود تحقيقه ، علمت دول الحلفاء أن المثل الأعلى للبلاد العربية هو الاستقلال والوحدة ، للقيام بما عليها من واجب نحو المدنية . فأدلى المستر إيدن ، وزير الخارجية البريطانية فى مقر رئيس البلدية فى لندن فى ٢٩ مارس (أيار) سنة ١٩٤١ ، بتصريح خطير جاء فيه قوله :

« إن كثيرين من مفكرى العرب يرغبون فى أن تتمتع الشعوب العربية بنصيب من الوحدة أكبر من النصيب الذى تتمتع به الآن . وهم يأملون منا المعاضدة فى بلوغ هذه الوحدة ، ولا يجوز لنا أن نغفل أى نداء يوجه إلينا أصدقاؤنا بهذا الصدد . ويبدو لى أن من الطبيعى ومن الحق أن تتوثق الروابط الثقافية والاقتصادية ، والروابط السياسية أيضاً ، بين الأقطار العربية ، وستعاضد حكومة جلالته ، معاضدة تامة ، أى مشروع ينال الموافقة العامة » .

يلاحظ من هذا التصريح العظيم المغزى ، البعيد المرمى ، أن الحكومة البريطانية ، تنتظر أن يوضع مشروع يرمى إلى توسيع مدى الاتحاد بين

(١) المستمع العربى العدد ٢٣ .

الأقطار العربية ، وأن يوجه العرب إليها نداء للمعاضدة فى بلوغ هذه الوحدة .

ولم يكتف وزير خارجية بريطانيا العظمى بتصريحه الآنف الذكر ، بل أدلى بتاريخ ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٣ ، بتصريح آخر فى مجلس العموم البريطانى بشأن الوحدة العربية ، ومما جاء فيه قوله : « إن حكومته تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب لتعزيز وحدتهم الاقتصادية أو الثقافية أو السياسية ؛ ولكن من الجلى أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا المشروع يجب أن تكون من العرب أنفسهم . والذى أعرفه أنه لم يوضع إلى الآن هذا المشروع الذى سينال استحساناً عامًّا » .

نعم إننا نعتقد مع الكثيرين ، أن وضع مشروع الوحدة يقع على عاتق العرب أنفسهم ، وهذا أمر طبيعى لا غرابة فيه ؛ إذ ينبغى أن يكون الدافع إلى الوحدة من الداخل لا من الخارج ، وأن تكون بوحى من قادة العرب أنفسهم ، وأن يعملوا هم على وضع أسسها وتفصيلات إنشائها ، لتكون أمراً طبيعيًّا يتمشى مع روح تكوين الوحدات السياسية الوطيدة الأركان . والغريب أن يختار رجال الفكر والسياسة فى العالم العربى لأنفسهم الوقوف صامتين مكتوفى الأيدى ، فى حين أن الوقت لا يسمح بصمت أو سكون ، بل يوجب العمل على وضع ميثاق يتفق عليه قادة البلاد العربية ، ويتقدمون به متحدين قائلين : هذا هو ميثاقنا ، وهذه هى آمالنا ، وهذا ما نريد تحقيقه ، ولسنا عنه بحائدين .

ونعتقد ، مع الكثيرين أيضاً ، أنه قد حان الوقت لاتخاذ الخطوة الأولى نحو الوحدة العربية ؛ ونظن أن من الخير العميم أن يعقد مؤتمر يضم ممثلين عن الأقطار العربية ، يتفاهمون فيه ، ويبحثون قضيتهم القومية الكبرى ، ويضعون ميثاق الوحدة . على أن يحتوى هذا الميثاق على الأسس العامة للوحدة وألا يدخل فى التفصيلات . ويكون هذا المؤتمر النواة لمجلس مشترك بين الأقطار العربية ، يتولى النظر فى كيفية الوحدة ، ويضع الخطط والمشروعات لتنفيذها .

فهل لقادة الرأى ولرجال السياسة إعارة هذا الموضوع اهتمامهم والسير به نحو الغاية المنشودة ؟

* * *

فإن كان الوصول إلى الوحدة العربية يتطلب وقتاً وعملا مستمرًا ، فهناك أعمال لاتتعلق بها مباشرة ، ولكن تمهد لها السبيل ، وتقوى الروابط بين الأقطار العربية ، وتساعد على نشر روح الوحدة فيها ؛ وإننا نذكر بعضها فيما يلى ، دون الدخول فى التفاصيل :

يعقد أطباء البلاد العربية مؤتمراً كل عام فى قطر من أقطار العالم العربى ، يتعارفون فيه ، ويبحثون فى موضوعات طبية . ولهذا المؤتمر وأمثاله فوائد جمة . ولذا يحسن الإكثار من هذه المؤتمرات ، وتوسيع دائرة أبحاثها . وليت قادة الفكر يعملون على الدعوة إلى مؤتمر ثقافى اجتماعى يعقد سنويًا

فى أحد الأقطار العربية ، ويجمع عدداً من قادة الفكر ورجال العلم والأدب فى العالم العربى ، يبحثون فيه المشكلات العامة المشتركة بين الأقطار العربية ، ويعرضون المشكلات الخاصة بكل منها . ومثل هذا المؤتمر يخدم القضية العربية الكبرى ؛ إذ يمكن رجال الفكر فى الأقطار العربية من التعارف الشخصى ، الذى عليه معول كبير فى تقوية الروابط بين البلاد العربية ، وييسر طرح المشكلات العربية العامة على بساط البحث للتفاهم على طرق حلها ، ويقف المؤتمرين على المشكلات الخاصة بأى قطر من أقطارهم . ومن المفيد أيضاً جمع بحوث المؤتمر فى كتاب خاص ، ليطلع الرأى العام العربى على مادار فى المؤتمر ، ويتفهم ما للبلاد العربية من مشكلات عامة وخاصة .

ومن شأن عقد مثل هذا المؤتمر ، سنة فى واحد من الأقطار العربية ، وأخرى فى قطر آخر ، أنه يصبح وسيلة لتعرف المؤتمرين — ذلك القطر — ووضعيته وأحواله . ومعرفة المتعلمين من العرب للبلاد العربية ، معرفة حقة ، أمر ضرورى للتفاهم والاشتراك فى العمل العام لمصالح هذه الأقطار جميعها . فما أكثر ما كان جهل المتعلمين لهذه الأقطار ، وأمورها المختلفة ، سبباً للتباعد والتقيد بالأمور المحلية ؛ والمرء عدو ما يجهل . وإننا نرى أن تبادل الزيارات بين البلاد العربية ينبغى ألاّ يقتصر على أعضاء المؤتمرات ؛ بل يجب أن تزداد هذه الزيارات ، عدداً وشمولا ، بحيث تشمل زيارات

رجال السياسة وقادة الفكر ، وزيارات الهيئات التعليمية وطلبة المدارس العليا .

ومن الأعمال المقوية للروابط بين الأقطار العربية تبادل مدرسى المدارس الثانوية ، وأساتذة الكليات والجامعات . وذلك التبادل يؤدى إلى إيجاد عدد من مدرسى القطر العربى الواحد ، وأساتذته ، فى المعاهد العلمية القائمة فى غيره من هذه الأقطار . وقد خطا العراق الخطوة الأولى فى هذا السبيل ، فدعا المدرسين والأساتذة من مصر وبر الشام إلى التدريس فى معاهده العلمية . إن هذه الخطوة مباركة ، وإن تكن جاءت بسبب الحاجة . وكم تكون الفائدة عامة لو أن حكومة مصر ، وحكومات بر الشام ، تدعو المدرسين والأساتذة من الأقطار العربية الأخرى للتعليم فى معاهدها العلمية ، حتى تتلقح أذهان الطلبة بأفكار غير الأفكار الإقليمية المفككة للأمة ، المميتة لمستقبلها .

أما الصحافة ولها سيطرة كبرى على الرأى العام ، فلم تقم بما عليها من واجب نحو الوحدة العربية . إذ أنها لم تبحث هذا الموضوع الهام بحثاً مفصلا من نواحيه المختلفة ؛ ولم تعمل على تفهيم الرأى العام أهمية الوحدة ، وضرورة العمل لتحقيقها . وإننا نرى لزاماً تشكيل هيئات أو روابط من الرجال المثقفين ، والشباب المتعلمين ، فى كل قطر من الأقطار العربية ، يكون من واجباتها تغذية الصحافة بموضوعات عن الوحدة العربية والدعوة

إليها ، ونشر روحها بين مختلف الطبقات ، وغرس المثل الأعلى القومى فى قلوب الشباب والناشئة .

هذه الأمور وأمثالها تمهد الطريق للوحدة ، وتزيل ما في سبيلها من العراقيل ، وتساعد رجال السياسة والفكر ، مساعدة كبيرة ، على تنفيذ المشروعات التى يضعونها لتحقيق الوحدة العربية ، وتأمين مستقبل الأمة العربية ، والوصول بها إلى المكانة التى تتناسب مع ماضيها من ماض مجيد .

***

عرضنا ، فى الفصول السابقة ، الأمور النظرية المتعلقة بالوحدة العربية ، فتكلمنا عن الشعب العربي ، وحددنا وطنه ، وذكرنا عوامل الوحدة ، وأوضحنا أنها متوافرة فى الأقطار العربية .

ونحاول فى الفصول التالية أن نعرض رأينا فيما ترمى إليه عبارة الوحدة العربية ، وكيف يجب أن تكون .

على أننا نرى أن من الملائم ، قبل البحث فى نوع الوحدة العربية ، وخطوات تحقيقها ، أن نفرد فصلا لشرح أنواع الدول ، ونبحث : هل من الضرورى أن تكون الوحدة العربية على غرار نوع أو آخر من هذه الأنواع .

٦

أنواع الدول

تنقسم الدول إلى مستقلة وغير مستقلة . وبحثنا فى هذا الفصل يتعلق بالمستقل منها ، وهى المالكة لسيادتها "Souveraineté" وينظر إلى هذه السيادة من ناحيتين: السيادة الداخلية "La souveraineté intérieure" أو الهيمنة والاستقلال فى أمر أفراد الأمة جميعاً ، والسيادة الخارجية "La souveraineté extérieure" أو الحق فى تمثيل الأمة تجاه الأمم الأخرى وتنفيذ علاقاتها معها .

أما من حيث الشكل ، وتمركز السيادة وتوزيعها ، فتنقسم الدول إلى ثلاثة أنواع : دول موحدة "Etats unitaires" ودول اتحادية "Etats fédératifs" ، ودول تحالفية "Etats Coufédératifs"

فى الدول الموحدة نرى السيادة واحدة غير مجزأة ولا موزعة ، تهيمن الدولة بموجبها على جميع المواطنين ، وتنفذ علاقات الأمة مع جميع الأمم الأجنبية ، وهذا النوع من الدول هو النوع الطبيعى والأكثر انتشاراً . ومثاله فرنسا ، وإنجلترا ، وإيطاليا الخ . حيث الدولة فى كل منها صاحبة

السيادة التامة ، تمارسها فى الداخل والخارج دون أن تنازعها دولة أخرى هذا الحق .

أما الدولة الاتحادية (Etat édéral) فهى على عكس ذلك ، تتوزع السيادة فيها وتتجزأ ، مع المحافظة على الوحدة القومية . وهى تتألف من مجموعة من الدول الخاصة ، تحتفظ كل منها بقسم عظيم من سيادتها الداخلية ، ولكن تنزل عن جميع سيادتها الخارجية إلى دولة الاتحاد .

ففى الاتحاد دول خاصة تتمتع كل منها باستقلال داخلى واسع ، لها حكوماتها ومجالسها التشريعية ونظام قضائها ، ولكن لها دولة عامة مركزية هى دولة الاتحاد . وهذه تتألف عادة من سلطة تنفيذية ، وسلطة تشريعية مؤلفة من مجلسين ، وسلطة قضائية ، وتكون الدول الخاصة جميعها ممثلة فى المجلسين ، وما يقرر فى هذين المجلسين ينفذ فى جميع الدول الخاصة ، وإن كان بعضها قد عارض القرار أو لم يوافق عليه . ومجموع المواطنين فى الدول الخاصة يؤلفون الأمة ، ويكون أفرادها مواطنين لدولة الاتحاد . ودستور الاتحاد يجرد الدول الخاصة من بعض الصلاحيات الناشئة عن السيادة الداخلية ، ويجعلها من صلاحيات دولة الاتحاد . وبموجب ذلك تسن دولة الاتحاد قوانين عامة تكون نافذة فى جميع دول الاتحاد الخاصة .

أما السيادة الخارجية فهى من صلاحية دولة الاتحاد ، وهذه لها وحدها

صلاحية تمثيل الأمة فى علاقاتها مع الأمم الأجنبية ، ويمكن القول بصورة عامة إن للاتحاد علماً واحداً ، وجيشاً واحداً وأسطولا واحداً ، وسلكا ديبلوماسيّا واحداً .

ولنظام الاتحاد مزايا عظيمة ، قد أدت إلى انتشاره ، وستجعل منه نظام الدول فى المستقبل . فهو من جهة يعطى الحرية الداخلية للدول الاتحادية ، فتحكم نفسها كما تريد ، ومن جهة أخرى يوحد قواها ، ويجعل منها دولة واحدة أمام الدول الأجنبية ، قادرة على الظهور بمظهر الدولة الكبيرة العظيمة ، وعلى نيل مكانة رفيعة بين الدول الكبرى . ومن أمثلة هذا النوع من الدول الولايات المتحدة الأميركية ، والاتحاد السويسرى .

ثم إن بين الدول الموحدة (التى تكون السيادة القومية فيها واحدة غير مجزأة) ، وبين دول الاتحاد (التى فيها السيادة مجزأة : الداخلية منها موزعة بين دول الاتحاد ، والخارجية منها من اختصاص دولة الاتحاد) ، نوعاً ثالثاً من الدول هو وسط بين هذه وتلك ، وهو المعروف بالدولة التحالفية " Etat Confédéral " وهذه عبارة عن جمعية ، أو عصبة دائمة لدول مستقلة متعددة ، تحتفظ كل منها بسيادتها التامة ، ولكن هذه الدول تتفق فيما بينها ، بموجب ميثاق الجمعية أو العصبة ، على توحيد قواها من أجل غاية معينة ، وعلى حماية بعض المصالح وبعض المبادئ ،

وعلى أن يكون لها أنظمة وأعمال متماثلة ، عملاً على تحقيق بعض الأهداف فى الداخل والخارج .

ويمثل الحلف مجلس " Assemblée " مؤلف من ممثلين من مختلف دول التحالف ، ويكون هذا المجلس بمثابة دولة قائمة فوق دول أخرى . غير أنه ليس له أية سلطة على مواطنى هذه الدول ، ولا يستطيع محاكمتهم ولا يحق له فرض الضرائب عليهم ، بل إنه لا يتمكن من سن قوانين تقضى بربطهم بها . وبعبارة أخرى ، ليس لهذا المجلس سلطة تنفيذية ، ولا سلطة قضائية ، حتى إنه ليست له سلطة تشريعية حقيقية ؛ لأن القرارات التى يتخذها لا تصبح نافذة فى دول التحالف ، إلا إذا قررتها تلك الدول من جديد ، وإن رفضت إحداها إقرار قرار مجلس التحالف ، فليس من وسيلة لإرغامها عليه غير التهديد بالحرب . وكذلك ليس لهذا المجلس ، أو هذه الدولة العليا ، سيادة فى الشؤون الخارجية ، ولا مجال لها فى الميدان الدولى إلا فى حالات محددة . ويمكن القول بأن مجلس التحالف شبيه بمؤتمر دبلوماسى ، بمعنى أن أعضاءه يمثلون دولاً مستقلة ، ولذا ينبغى أن تجمع الآراء على الأمر لاتخاذ قرار بشأنه يكون نافذاً فى الجميع . ومن أمثلة هذا النوع من الدول : التحالف الجرمانى الذى كان قائماً قبل عام ١٨٦٦ ، ومنها إلى حد ما ، نظام « الممتلكات المستقلة البريطانية » Dominions .

بعد هذه الكلمة الموجزة عن المبادئ العامة لأنواع الدول المستقلة ، نعرض باختصار ، رغبة فى التوضيح ، التشكيلات الدستورية للولايات المتحدة الأميركية وللاتحاد السويسرى ، وللتحالف الجرمانى ، ولنظام الممتلكات المستقلة البريطانية .

من الأمثلة الناطقة على نجاح نظام الاتحاد ما نجده فى الولايات المتحدة الأميركية . إن هذه الولايات لم تتخذ الاتحاد شكلا لدولتها منذ استقلالها ، بل فضلت عليه فى بادئ الأمر نظام « التحالف » . فقد شاءت الولايات الثلاث عشرة ، التى استقلت عن بريطانيا ؛ أن تكون مستقلة الواحدة عن الأخرى ، إلا حين تقريرها العمل معاً . وقد كاد هذا الاستقلال يؤدى بالجمهورية الأميركية الحديثة إلى الدمار ، لولا أنها انتبهت إلى حكمة المثل القائل « الاتحاد يولد القوة » فعملت به . ففى عام ١٨٨٧ وضع الدستور الذى قام بموجبه نظام الاتحاد الخاص ، فنزلت كل من الولايات ، وعددها الآن ٤٨ ولاية ، عن جميع سيادتها الخارجية إلى دولة الاتحاد ، وهى سلطة مركزية مؤلفة من رئيس الجمهورية ، ومجلس النواب الذى تمثل فيه الولايات على أساس عدد سكان كل منها ، ومجلس الشيوخ ، الذى يمثل كل ولاية فيه عضوان دون اعتبار عدد سكانها . غير أن هذه الولايات قد احتفظت بسيادتها الداخلية ، فلها من أجل ذلك حكومات ومجالس تشريعية . ولحفظ هذا الوضع بين الحكومات المحلية والحكومة

الاتحادية المركزية ، أنشئت محكمة عليا من صلاحياتها النظر فى الخلافات الناشئة بين الولايات ، وفى القضايا المتكونة من تعدى هذه الولايات على الدستور ، ومن تدخل السلطة المركزية فى صلاحيات مجالس الولايات .

أما الشؤون الخارجية فمن صلاحية السلطة المركزية ؛ ومن صلاحية الرئيس أنه السلطة التنفيذية العليا ، وأنه يتولى تمثيل الولايات المتحدة فى علاقاتها مع الخارج ؛ أما الوزراء فمعاونون له وغير مسئولين أمام مجلس النواب أو مجلس الشيوخ . والرئيس يستشير المجلسين مجتمعين (ويطلق عليهما حين اجتماعهما اسم الكونكرس « Congrés ») فى الأمور المالية والحربية . ولمجلس الشيوخ وحده حق مراقبة أعمال الرئيس الديبلوماسية ، مراقبه دقيقة ، والموافقة على تعيين السفراء ، وإقرار المعاهدات التى يعقدها الرئيس ، بأغلبية الثلثين . ولذا فمركز مجلس الشيوخ ، فى الولايات المتحدة الأميركية ، أهم من مركز مجلس النواب بكثير .

ونقدم لنا سويسرا مثالا آخر لدولة الاتحاد ؛ فنظام الدولة فيها ، منذ عام ١٨٤٨ ، هو نظام الاتحاد ، ومظاهره آخذة فى الازدياد . إذ أن السيادة الخارجية للمقاطعات الاثنتين والعشرين السويسرية قد زالت ، كما أن حريتها التشريعية أقل من حرية المجالس المحلية فى الولايات المتحدة .

ودولة الاتحاد مؤلفة ، كما هى الحال فى الولايات المتحدة ، من مجلسين :

الأول يدعى المجلس القومى « Consiel National » (يقابل مجلس النواب)، ويمثل الشعب السويسرى ؛ والثانى يسمى مجلس الولايات Conseil d'Etats (يقابل مجلس الشيوخ) ، ويمثل المقاطعات السويسرية ، وهو مؤلف من نائبين عن كل مقاطعة ، ومن سلطة تنفيذية قوامها « مجلس حكومة الاتحاد Conseil fédéral » المؤلف من سبعة أعضاء ، ينتخبهم المجلسان الآنفا الذكر ، مجتمعين ، (ويطلق عليهما حين اجتماعهما إسم الجمعية القومية La Diéte National) . ومجلس حكومة الاتحاد هو الذى يدير السياسة الخارجية السويسرية ، مع إشراف المجلسين اللذين انتخباه . ولكن ليس لمجلس الولايات تلك الصلاحيات التى لمجلس الشيوخ الأميركى ، كما أنه ليس لرئيس مجلس حكومة الاتحاد ، الذى ينتخبه المجلس من بين أعضائه السبعة ، تلك الصلاحيات التى لرئيس الولايات المتحدة ، وإنما مركزه شرفى فقط .

***

ولعرض مثال عن الدولة التحالفية نضطر إلى الرجوع إلى التاريخ ، لأن هذا النوع من الدول قد زال ولم يعد له وجود بين الدول الحالية ، وإن كان فى الإمكان تبين المشابهة والمقارنة بينه و بين نظام الممتلكات المستقلة . أما المثال الكلاسيكى له ، فهو التحالف الجرمانى الذى كان قائماً قبل عام ١٨٦٦ .

كان نظام التحالف فى ألمانيا وليد النظام الإقطاعى ، الذى كان الأمراء فيه يعتبرون أنفسهم متساوين فى المكانة والحقوق ، ويتحالفون ، عن طيبة خاطر ، لمدة معينة أو لغاية محدودة . وكان لسبعة من هؤلاء الأمراء حق انتخاب الإمبراطور ، الذى يقوم تجاههم بدور السلطة المركزية . غير أن هذا الحق قد زال حينما أصبح مركز الإمبراطور وراثيًا فى العائلة المالكة فى النمسا . ولكن الفكرة المزدوجة بقيت وهى : أن الأمراء الألمان متساوون ومستقلون بعضهم عن بعض ؛ غير أنهم يقبلون أن يكون فوقهم سلطة عامة لا تبطل ما لهم من حقوق السيطرة ، كل فى إمارته .

لقد وجد مؤتمر فينا عام ١٨١٤ الفرصة مؤاتية لإقامة تحالف حقيقي فى الأراضى الألمانية . وهكذا أنشىء « التحالف الجرمانى » ، ودام حتى عام ١٨٦٦ . وكان يشتمل على ٣٣ دولة من درجات وأنواع مختلفة ، من بينها الإمبراطورية النمساوية ، وممالك مهمة كبروسيا و بفاريا وسكسونيا و إمارات كبيرة وصغيرة ، ومدن أرستقراطيـة مستقلة مثل بريمن وهامبورك ، حتى إنه كان يشتمل على أراض تابعة لسيادات أجنبية عن ألمانيا . وهكذا كان ملك الدنمارك ممثلا فى التحالف بصفته ملك هولستين « Holstein » ، وكذلك ملك هولندا بصفته صاحب اللوكسمبورك . وكان هذان الملكان ، كبقية الملوك والأمراء فى التحالف الجرمانى ، مستقلين فى أعمالها الداخلية والخارجية ، مع الالتزام بعدم التجاوز على

حقوق « جمعية التحالف » (La Diéte Confédérale) .

وكانت هذه الجمعية ، التى تمثل التحالف الجرمانى ، مؤلفة من مبعوثين عن الدول المختلفة ، وكان حق رياستها للنمسا . أما صلاحياتها فقد كانت مقصورة على المسائل التى تهم جميع دول التحالف ، مثل الاتحاد الجمركى (Zollverein) وعلى الشؤون الخارجية التى لا يطالب أعضاء التحالف بأن يمارسوها ، كل بمفرده .

ولما قبض بسمارك على زمام الحكم فى بروسيا أخذ يعمل على تقويض بناء التحالف الجرمانى ، إذ كان يضايقه فى تحقيق خططه ، وتنفيذ سياسته الرامية إلى تقوية الروابط بين الممالك الألمانية ، وتكوين اتحاد منها . وتمكن من هدمه نهائياً حين انتصر على الدنمارك والنمسا عام ١٨٦٦ . وعند ذلك نقض أسس التحالف الجرمانى ، بإقصاء النمسا عن الشؤون الألمانية ، ونشر السيطرة البروسية على سكان ألمانيا . و بعد أن ضمت بروسيا إليها بعض الإمارات ، ألفت عام ١٨٦٧ تحالف ألمانيا الشمالية (La Confédération de l'Allemagne du norb) وكانت رياسة هذا التحالف لملك بروسيا .

وفى ١٨ يناير ١٨٧١ أعلن بسمارك إنشاء الإمبراطورية الألمانية ، وكان نظامها مزيجاً من الاتحاد والتحالف ، و بموجب هذا النظام كان ملك بروسيا أمبراطور ألمانيا بالوراثة ، وكان رئيس الوزارة البروسية مستشاراً

للأمبراطورية ، مسئولا أمام الأمبراطور وحده . وكان الجيش أمبراطوريًا موحداً ، وكذلك كانت البحرية والتمثيل الخارجى . ولم يشذ عن ذلك غير بفاريا وورتمبيرك . (Wurtemberg) اللتين احتفظتا بشىء من الاستقلال الخارجى ، مع تمثيل ديبلوماسى خاص ، ولكن دون صلاحيات هامة .

وكان للأمبراطور مجلس تشريعى (Reichstag) ومجلس الاتحاد (Bundesrath) . وكان الأخير مؤلفاً من « مبعوثين مطلق الصلاحية » تعينهم حكومات دول الاتحاد . وبموجب هذا النظام تمت الوحدة الألمانية وأضحت ألمانيا دولة كبرى ، مع الاحتفاظ بالاستقلال الداخلى للدول المختلفة المؤلفة لها .

***

وأقرب نوع قائم اليوم لنظام التحالف هو نظام « الممتلكات المستقلة » وإن كان نظامها مبتكراً لم يعرف تاريخ العالم له مثيلا . عند البحث فى نظام الممتلكات المستقلة ينبغى التميز بينها وبين مجموعة الأمم البريطانية (The British Commonwealth of Nation) التى يقصد بها الأمبراطورية البريطانية بكاملها ، وعليه يدخل فى مجموعة الأمم البريطانية جميع الممتلكات البريطانية من مستقلة ومستعمرة . أما الممتلكات المستقلة فهى : كندا ، وأستراليا ، وزيلندة الجديدة ، وجنوب إفريقيا ؛

ونيوفونلاند ، ودولة إيرلاندة الحرة . وقد عرّفت الممتلكات المستقلة فى المؤتمر الأمبراطورى الذى عقد عام ١٩٣٦ ، بأنها « أمم مستقلة داخل نطاق الأمبراطورية البريطانية ، متساوية فى المركز ، لا تخضع إحداها للأخرى بأى شكل فى شؤونها الداخلية والخارجية ، وإن تكن تشترك فى الولاء للتاج ، ويرتبط بعضها ببعض ، بمحض إرادتها ، أعضاء فى مجموعة الأمم البريطانية » .

تتمتع كل من الممتلكات المستقلة بسيادتها الداخلية والخارجية . ففيما يتعلق بالسيادة الداخلية نجد فى كل منها مجلس وزراء (Cabinet Government) كما هى الحال فى إنكلترا . ولكل منها حاكم عام يعينه الملك بناء على مشورة وزرائها ، لمدة تختلف بين خمس سنوات وسبع . ويكون هذا الحاكم عادة من أبناء البلاد ، وهو لا يمثل حكومة لندن ، وإنما يمثل التاج . وحكومات هذه الممتلكات غير خاضعة لحكومة لندن . وإذا اقتضى الأمر مخابرتها ، فهى لا تخابر وزير المستعمرات ، وإنما رئيس الوزارة مباشرة .

وبجانب مجلس الوزراء فى المستعمرة المستقلة يوجد برلمان مؤلف من مجلسين تشريعيين ، أحدهما مجلس الشيوخ ، وثانيهما مجلس النواب ؛ ولهذا البرلمان من السيادة ما للبرلمان الأمبراطورى ، وهو السلطة التشريعية لأمور البلاد الداخلية والخارجية ، فى حدود القانون الدولى العام . ولذلك لم يعد للبرلمان الأمبراطورى ، من الوجهة العملية ، حق إصدار التشريعات

الخاصة بالدمنيون ، و إن كان له هذا الحق من الوجهة النظرية . و بعبارة موجزة تُعدّ دول الممتلكات المستقلة سيدة فى بلادها ، تحكمها كما تود وتشاء .

أما فيما يتعلق بالسيادة الخارجية فالتمثيل السياسى من حق كل دمنيون ، كأي دولة مستقلة ذات سيادة تامة . وقد مارست حكومات كندا وجنوب إفريقيا و إيرلندا هذا الحق بأوسع معانيه ؛ فى حين أن الممتلكات المستقلة الأخرى لا يزال يمثلها فى الخارج الممثلون السياسيون والقناصل البريطانيون . وللممتلكات المستقلة مندوبون سامون فى لندن ، لهم مرتبة السفراء ، يمثلونها لدى الحكومة البريطانية ؛ كما أنه يمثل هذه الحكومة ، فى كل من الممتلكات المستقلة ، مندوب سام ، هو غير الحاكم العام الذى يمثل التاج . و يعتبر هؤلاء المندوبون حلقة الاتصال بين تلك الممتلكات ومجلس الوزراء البريطانى . أما السياسة الخارجية فالتشاور بشأنها بين لندن والممتلكات المستقلة وثيق مستمر . وفى كثير من الأحيان لا تتفق وجهات نظر وزارة الخارجية فى لندن مع وجهات نظر هذه الممتلكات . ومما يساعد على التفاهم والاتفاق ، المؤتمرات الأمبراطورية التى تعقد مرة كل أربع سنوات ، والاجتماعات غير الرسمية التى تعقد فى لندن كل عام .

ومما هو جدير بالذكر أنه لا توجد محكمة عليا لتسوية الخلافات الناشئة بين الممتلكات المستقلة ، أو بين إحدى هذه الممتلكات والحكومة

البريطانية . وهذا دليل على مرونة العلاقات بينها ، وبرهان على أن الرابطة التى توثق بينها هى بجوهرها رابطة الحرية والاستقلال بين دول حرة مستقلة؛ وإنما اتحادها فى مثل عليا مشتركة بينها . وهذه الرابطة ، وهذا الاتحاد ، لايتنافيان مع السيادة والاستقلال التام . ومن هنا نرى أنه متى اعتدى على إحدى هذه الممتلكات أو على بريطانيا العظمى ، تهب جميع الممتلكات الأخرى دفاعاً عنها ، دون قيد ولا شرط .

***

نرى من هذا العرض الموجز أن نظام الدولة فى الاتحاد (Fédération) وفى التحالف (Confédération) ، وفى الممتلكات المستقلة (Dominions)، يمكّن الدول الصغيرة ، أو التى ليس بينها تجانس تام ، من أن تشبع غريزة التجمع السياسى فيها ، فتوحد قواها وسياستها فى أمور معينة ، وتنضم فى كتلة واحدة ، لها مزايا الدول العظمى ، ومكانة الدول الكبيرة ؛ ومع ذلك تبقى كل منها مستقلة استقلالاً داخليًا فى بعض الحالات ، أو داخليًا وخارجيًا إلى حد كبير فى حالات أخرى . ولا أمل للأقطار العربية فى الحصول على هذه المكانة وتلك المزايا ، إلا إذا توحدت . فأى نوع من أنواع الوحدة يتفق ووضع البلاد العربية الحالى ؟ وهل فى الإمكان إيجاد نوع من الوحدة جديد ، أكثر من هذه ملاءمة لمزاج الأمة العربية والوضع القائم فى مختلف أقطارها ؟ .

٧

نوع الوحدة العربية

كتبت عن الوحدة العربية ، وحاضرت عن الوحدة العربية ، وتحدثت عن الوحدة العربية ، فى مناسبات مختلفة . وقد سألنى بعض الكتاب السياسيين : لماذا أجعل عناوين ما أكتب وما أحاضر وما أتحدث مشتملة على عبارة « الوحدة العربية » ؟ ولم لا أجعلها عبارات مثل « التعاون العربى » أو « التحالف العربى » أو « الاتحاد العربى » أو « الجامعة العربية » ؟. وفى نظرهم أن هذه العبارات تنطبق على الواقع أكثر من عبارة « الوحدة العربية » .

وأثناء محادثاتى عن الوحدة العربية ، مع رجالات من مختلف المشارب متنوعى الثقافات ، سمعت من بعضهم أن تحقيق الوحدة العربية أمر لا يدخل ضمن الدائرة العملية ، لأن وجود ممالك وحكومات عربية حريصة على استقلالها ، أو على ما فى يدها من سيادة ، يعوق ، فى نظرهم ، تحقيق الوحدة.

وقد ظهر لى من تلك الملاحظات أن الكثيرين ، حتى ممن يشتغلون بالسياسة يعتقدون أن المراد «بالوحدة العربية» نوع خاص من أنواع الدول

يوجب إزالة ما يوجد من دول وحكومات عربية ؛ والاستعاضة عنها بحكومة واحدة ، لجميع هذه الدول وتلك الحكومات . وبعبارة أخرى ، يفهم هؤلاء الرجال من عبارة « الوحدة العربية » ، إيجاد « دولة موحدة » من البلاد العربية .

إن كلمة الوحدة كلمة عامة . وهى تعنى ، فى مدلولها السياسى ، إيجاد روابط من سياسية واقتصادية وثقافية ، بين أقطار تتوافر فيها عوامل الوحدات السياسية ، وتؤدى هذه الروابط إلى تكوين وحدة سياسية من تلك الأقطار ، بشكل من أشكال الوحدات السياسية .

والوحدة العربية عبارة شاملة لمختلف أنواع الوحدات السياسة ، ولا تدل قط على نوع معين منها ، ولا يراد بها تكوين « دولة موحدة » من الدول العربية . ثم إن فى الحقوق الدستورية من المرونة ما يبيح أن تقام الوحدة العربية على غرار جديد من أنواع الوحدات السياسية أو الدول ، يختلف عن الأنواع المعروفة حتى اليوم ؛ بل إن فى هذه الحقوق مرونة لانهاية لها ، تمكن من تكييف شكل الدولة ، وجعله ملائماً لنفسية الشعب وتاريخ الأمة ، ووضع البلاد . فالبلاد العربية غير مقيدة بقبول نوع من أنواع الدول التى أوردنا موجزاً لها فى الفصل السابق ، بل هى حرة فى استنباط ما يلائمها من نوع الدولة الصالح لها . واختيار نوع الدولة يتطلب درس الوضع السياسي الحالى للبلاد العربية ، والنفسية السياسية لسكانها ،

والتوفيق بين هذا الوضع وهذه النفسية من جانب ، و بين نوع الدولة التى يرجو العرب منها تقوية الروابط بين أقطارهم ، تقوية تؤدى مع الوقت إلى الوحدة المنشودة ، من الجانب الآخر .

و إذا نظرنا إلى البلاد العربية ، رأيناها منقسمة إلى قسمين رئيسيين : أولهما يشتمل على السودان وطرابلس وتونس والجزائر ومراكش ، وتحكمه الدول الغربية مباشرة ، ولا يتمتع أهله بشىء من السيادة . أما الثانى فيشتمل على مصر ، و بر الشام ، والعراق ، والجزيرة ، وأقطار هذا القسم مستقلة بعض الاستقلال ، والسيادة القومية فيها على درجات متفاوتة ؛ فمصر مستقلة تربطها مع بريطانيا معاهدة ، وكذلك العراق . أما الجزيرة — وهى منقسمة إلى قسمين رئيسيين ، أحدهما نجد والحجاز ، والآخر اليمن — فمستقلة ، والسيادة فى كل من القطرين عائدة إلى مليكه . غير أن إمارات الكويت والبحرين وحضرموت — وهى أقاليم من الجزيرة صغيرة نسبياً — فتسودها بريطانيا . أما بر الشام فمنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية : ففى الشمال تقع سوريا ولبنان ، وهما مستقلان حديثاً . . . ؛ وفى الجنوب يقع الشرق العربى (شرق الأردن) وفلسطين ، يجمع بينهما أنهما تحت الانتداب البريطانى ، ويختلفان فى أن الأول مستقل إدارياً والسيادة فى شؤونه الخارجية بيد بريطانيا ، على حين أن الثانى تحكمه بريطانيا حكما مباشراً ...

والعرب أمة تريد أن تحيا حياة مستقلة شريفة ، والعرب يرمون إلى وحدة تجمع أقطار الوطن العربى، من أقاصي العراق حتى أقاصي مراكش . هذا هو هدفهم الذى ينبغى أن يصلوا إليه يوماً من الأيام . إذ لا تكون لهم حياة مستقلة شريفة ، ما داموا بعيدين عن هدفهم السامي ومثلهم الأعلى الرفيع . فالوحدة ينبغى أن تشمل الوطن العربى برمته ، ينبغى أن تشمل الجزيرة العربية ، والعراق، وبر الشام، ومصر والسودان، وبرقة وطرابلس، وتونس والجزائر ومراكش .

غير أن الوضع السياسى القائم فى طرابلس وتونس والجزائر ومراكش لا يمكن ، الآن ، من التفكير فى شمل هذه الأقطار فى مشروع الوحدة العربية . وهذا لا يعنى أن هذه الأقطار أقل عروبة من غيرها ؛ بل إن واقع الحال يدل على أن العروبة فيها عظيمة جدًا ، ولا تقل عما هى عليه فى بقية الأقطار العربية، إن لم تكن تزيد ؛ كما أن ميلها إلى الوحدة العربية قوى جدًا لا يقل عما هو عليه فى بقيـة الأقطار . وكذلك لا يعنى أن هذه الأقطار ستظل بعيدة عن الوحدة ؛ بل إن من واجب الأقطار العربية الأخرى — لا سيما بعد نيل وحدتها — أن تعمل بجد وقوة على إدخال هذه الأقطار فى الوحدة العربية الكبرى . وعلى ذلك فمشروع الوحدة يشمل اليوم مصر والسودان ، وبر الشام ، والعراق ، والجزيرة . وكل مشروع للوحدة ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار وضع هذه الأقطار السياسى وحالات سكانها النفسية : أى أن يحقق تقوية الروابط بين هذه الأقطار ، ويجعل

منها ، فى بعض النواحى ، كتلة واحدة تجاه الأمم الأجنبية ، مع مراعاة غيرة كل إقليم على سيادته الخاصة ، واحتفاظه بالاستقلال فى معظم أموره الداخلية والخارجية .

إن نظام الاتحاد Fédération هو خير أنواع الوحدة للبلاد العربية ؛ إذ بموجبه يبقى كل قطر منها متمتعاً بسيادته الداخلية ، حاكما نفسه ، ومديراً شؤونه كما يحب ويرغب ؛ وبموجبه أيضاً تتوحد قوى هذه الأقطار ، وتكون لها سياسة خارجية واحدة ، فتصبح دولة واحدة كبيرة تجاه الدول الأجنبية ، منيعة الجانب رفيعة المكانة ، ذات شأن فى السياسة الدولية .

غير أن الوضع السياسى القائم فى البلاد العربية لا يمكن من الوصول إلى هذه الغاية دفعة واحدة ، ولا يسهل معه التفكير الآن فى وضع مشروع لنظام الاتحاد العربى ؛ وذلك لأن فى الأقطار العربيـة المستقلة ملوكا وحكومات ، يعز عليها أن تنزل عن سيادتها الخارجية ، وتسلمها إلى سلطة مركزية عليا — سلطة الاتحاد — ولهذا ينبغى التفكير فى نظام يبقى للملوك والحكومات سيادتها الداخلية والخارجية ، ويمكنها من التفاهم على توحيد بعض أمورها وأعمالها . وفى رأينا أن فى الإمكان الاتفاق على نظام قريب من نظام التحالف (Confédération) يؤدى إلى الغاية المنشودة ، ويخطو بالحكومات العربية ، من وضعها الحالى ، إلى وضع الاتحاد الخاص ، فى خطوات متعددة . وفيما يلى بعض تفاصيل هذا النظام :

تبقى الدول العربية محافظة على ما لها من السيادة ؛ غير أنها ، عملا على مصلحتها المشتركة ، تتفق فيما بينها وتتحالف على توحيد جهودها فى ميادين معينة . وهذه الميادين هى : التعليم ، والتشريع ، والاقتصاد ، والدفاع القومى ، والسياسة الخارجية .

وللوصول إلى تنفيذ ذلك ، تشكل الدول العربية هيئة عامة ، قد يصح أن تدعى « مجلس الدول العربية المتحالفة » . ولتمثيلها فى هذا المجلس تعتبر أربع وحدات : أولاها مصر والسودان ، والثانية بر الشام (سوريا ، لبنان ، فلسطين ، شرق الأردن) والثالثة العراق ، والرابعة الجزيرة العربية . ويكون لكل وحدة ، فى مجلس الدول العربية المتحالفة ، عدد متساو من المبعوثين المطلق الصلاحية . ويحسن أن يكون عدد مبعوثى كل وحدة خمسة ، وعليه يكون المجلس مؤلفاً من عشرين مبعوثاً ، تعينهم حكومات الدول المتحالفة ؛ وتكون عضوية كل منهم خمس سنوات ، ويتجدد خمسهم كل سنة .

وللوصول إلى تكوين وحدة من بر الشام — المجزأ الآن إلى أربع دول وحكومات — يشكل من هذه الدول والحكومات اتحاد يدعى « الاتحاد السورى » وتعتبر الحكومة المركزية لهذا الاتحاد ممثلة لوحدة بر الشام فى التحالف العربى .

وتبقى الأقطار الأربعة — سوريا ولبنان وشرق الأردن وفلسطين —

المؤلفة « للاتحاد السورى » مستقلة داخلياً استقلالا تاماً . ولا يجوز لأى من سكان قطر من هذه الأقطار الأربعة الانتقال من قطر منها إلى آخر للاستيطان . وبعبارة أخرى يكون محظوراً على الفلسطينى مثلا أن يغادر فلسطين ويقطن شرق الأردن أو سوريا أو لبنان ، للظروف الخاصة الموجودة فى فلسطين . . .

ويكون لمجلس الدول العربية المتحالفة مقر دائم فى إحدى المدن المتوسطة بين الأقطار العربية ، على ألاّ تكون هذه المدينة إحدى عواصم هذه الأقطار . ويكون له رئيس من أعضائه ينتخب كل سنة مرة ؛ على أن يترأس المجلس أحد أعضاء كل وحدة من الوحدات الآنفة الذكر بالتوالى . ولا يكون للرئيس صلاحيات سياسية خاصة ؛ بل يكون مركزه شرفياً ، وتنحصر مهمته فى إدارة الجلسات . وطبيعى أن يكون للمجلس سكرتيرون ومكاتب خاصة ، حسبما تقتضى الأحوال .

* * *

أما صلاحيات هذا المجلس فتتناول التعليم ، والتشريع (المدنى والجزائى والتجارى) والاقتصاد ، والدفاع القومى ، والسياسة الخارجية .

إن توحيد التعليم فى البلاد العربية أمر حيوى لا بد منه ، سواء أتمت الوحدة العربية أم لم تتم ؛ إذ أن اختلاف مناهج التعليم فى البلاد العربية يعدد المشارب ، ويباعد بينها . أما توحيد التعليم فيساعد على التفاهم ،

ويجعل للبلاد العربية روحاً ثقافية واحدة . ولذا فلا غرابة فى أن يهتم « مجلس الدول العربية المتحالفة » بالتعليم ، ويعنى بتوحيده ، ويجعل هذا من طلائع أعماله .

وتوحيد التشريع — لا سيما المدنى والجزائى والتجارى منه — مزيل لهذه الفوارق القانونية القائمة الآن بين البلاد العربية . وتوحيد هذا النوع من التشريع هين سهل ؛ لأن له فى جميع البلاد العربية أسساً واحدة هى الشرع الإسلامى مشفوعاً بالاجتهاد . وإننا على يقين من أن الشرع الإسلامى ، إن فهم على حقيقته ، وعمل بطرق التشريع فيه — وهى لا تتقيد بشىء سوى العقل ومصلحة الجماعة — أمكنه الإتيان بقوانين تلائم كل التلاؤم مقتضيات العصر الحديث مع المحافظة على المبادئ الحقيقية القويمة التى جاء بها هذا الدين الحنيف . لقد عللوا جواز النسخ بأن المصلحة قد تختلف باختلاف الأوقات ، فإذا كانت المصلحة تختلف فى الوقت القصير أيام النبى العظيم ، أفلا يجوز أن تختلف على مر السنين والدهور التى تعاقبت منذ ذلك التاريخ ؟ بلى . وعليه ، ألا يجب أن يكون باب الاجتهاد مفتوحاً على مصراعيه فى وضع القوانين التى تلائم العصر الحاضر ، دون أن تتضارب مع الشرع الحنيف ؟ . ونعتقد ألا غضاضة على الدول العربية ، إذا هى عهدت إلى « مجلس الدول العربية المتحالفة » بوضع تشريع عام فيما ذكرنا من الموضوعات ؛ على أن تحتفظ هذه الدول بما لها من حق فى التشريع فى القوانين الأخرى ، لا سيما المالية منها .

والوضع الاقتصادي غير طبيعي في معظم الأقطار العربية ، إن لم يكن فيها أجمع . والحواجز الجمركية بين هذه الأقطار ضارة باقتصادياتها ضرراً عظيما . والأمور الاقتصادية تتطلب درساً علمياً عميقاً منظما ، وتسوية منطوية على الحصافة و بعد النظر ، والجمع بين مختلف المصالح . فمجلس الدول المتحالفة يتمكن من درس هذه الأمور و إيجاد حل لها في مصلحة الجميع .

أما قوى الدفاع القومي من برية وبحرية وجوية ، فتبقى تحت إمرة و إدارة الدول المتحالفة ، كل ضمن دائرتها ، على أن يكون « للمجلس » حق تنسيق هذه القوى ، بمعنى أنه يعين الحد الأدنى الذي ينبغي أن تكون عليه في كل دولة ، ويوصي بأن تأخذ كلها بنظام واحد للتدريب ، وأنواع واحدة من المعدات .

ونرى من الخير أن يكون بجانب مجلس الدول العربية المتحالفة « هيئة أركان حرب عليا مشتركة » تشرف بصورة عامة على القوى الدفاعية للدول المتحالفة ، ويكون وضعها من هذه الدول مماثلا لوضع هيئة أركان حرب الحلفاء أثناء الحرب الفائتة ؛ على أن تقدم هذه الهيئة الحربية العليا المشتركة تقاريرها و إرشاداتها إلى « مجلس الدول العربية المتحالفة » ، وهو بدوره يتصل بدول التحالف . وحين وقوع اعتداء على إحدى هذه الدول ، يقرر المجلس ما ينبغي عمله ، وتلبي الدول المتحالفة طلبه ، لأنه ممثل لها ، ساهر على سلامتها ؛ وتتولى تنفيذ مقرراته « هيئة أركان الحرب العليا المشتركة » .

أما السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسى فيبقيان أيضاً من صلاحيات الدول المتحالفة منفردة ، على ألاّ تتعدى هذه الدول بسياستها الخارجية الأسس الرئيسية التى تتفق عليها ضمن التحالف . وللاقتصاد فى تكاليف التمثيل الدبلوماسى والقنصلى الباهظة ، يستحسن أن يقوم ممثلو إحدى هذه الدول فى بعض البلدان بتمثيل دولة أخرى واحدة أو أكثر من الدول المتحالفة ، فتقوم مثلا سفارة مصر فى لندن بتمثيل العراق والجزيرة ، وتقوم مفوضية العراق فى طهران بتمثيل بر الشام والجزيرة ، كما تقوم مفوضية الجزيرة فى موسكو بتمثيل مصر والعراق وهلم جرا .

وعلاوة على هذه الصلاحيات التى يمكن أن تنقص أو تزيد يستحسن أن تحمل جوازات السفر فى جميع الدول المتحالفة ، فى القسم العلوى من وجه الجواز ، اسم « التحالف العربى » ، وفى وسطه اسم الدولة التى ينتمى إليها صاحب ذلك الجواز ، وبهذه الصورة يشعر كل عربى أن له وطنين أحدهما عام ، هو « الوطن العربى » ؛ والآخر خاص ، هو القطر الذى ولد ويقطن فيه . كما أن المفيد أن توحد العملة فى البلاد العربية ، على أن يبدأ بتوحيد قيمتها ، والمراد بذلك إبقاء أسمائها كما هى ، وتوحيد قيمها فقط ؛ فالجنيه المصرى يبقى جنيهاً مصرياً ، والدينار العراقى يبقى ديناراً عراقياً الخ . . . على أن تكون قيمة الجنيه المصرى والدينار العراقى وأجزائهما من قروش وملاليم وفلوس متساوية .

ومما لا ريب فيه أن فى الإمكان تحقيق الوحدة العربية بأشكال

مختلفة . وفى اعتقادنا أن ما عرضناه فى هذا الفصل هو أحد هذه الأشكال الملائمة لوضع الأقطار العربية ، وللنزعات السياسية السائدة فيها . ومتى توحدت الثقافة فى الأقطار العربية ، وتقوت الروح القومية العربية فيها ، تحول هذا الشكل من التحالف إلى اتحاد خالص يمكن البلاد العربية من الوقوف مع الدول الكبرى على قدم المساواة ، ومن لعب الدور الذى لها فى تاريخ العالم ، وفى تقدم المدنية .

وللمشروع فى تكوين الوحدة العربية المنشودة ، يكفى أن تتفق دولتان من الدول العربية أو أكثر على توحيد جهودها بشكل من الأشكال ، وتكوين وحدة فيما بينها ، بنوع من الأنواع الملائمة للبلاد العربية ، ومن ثم تدخل الدول العربية الأخرى فى هذه الوحدة ، إلى أن تشملها جميعاً ، بما فى ذلك طرابلس وتونس والجزائر ومراكش . فالواجب الآن العمل ووضع الأساس ، ثم يتم البناء شيئاً فشيئاً إلى أن يصبح تاماً حصيناً .

ولكن على ما نحن عليه من تفاؤل بمستقبل العرب ، ومن يقين بأن الوحدة العربية لا بد آتية ، وبرغم أن شكلها الذى عرضناه بسيط سهل التحقيق فى القريب العاجل — إن حسنت النية وقويت العزيمة — نرى أن من الخير الشروع فى توحيد الثقافة فى البلاد العربية ، والاتفاق على الأمور الاقتصادية . وإن الوصول إلى ذلك لا يتطلب بحث الوحدة وشكلها ، بل يكون فى الواقع الخطوة الأولى لتحقيقها ، وهذا ما نتناول بحثه فى الفصل التالى .

٨

الخطوة الأولى

إن كل من يفكر فى الشعب العربى ومستقبله ، تفكيراً خالصاً من الشوائب والأغراض ، يرى أن هذا المستقبل يتوقف على تقوية الروابط بين الأقطار العربية وتحقيق وحدتها . وتحقيق الوحدة العربية يحتاج إلى جهود عظيمة متنوعة ، ولكن هذه الجهود — مهما عظمت — لا تعدل مثقال ذرة بالقياس إلى الهدف السامى الذى ترمى إليه ، وهو غاية نبيلة تتمكن الأقطار العربية — إذا بلغتها — من أن تتبوأ مكاناً بين الأمم العظيمة ، ومن أن تؤدى رسالتها نحو المدنية والإنسانية .

فالوحدة العربية هدف العالم العربى ، وإليها ينبغى أن تتجه الأبصار والأفكار ، وفى سبيل تحقيقها يجب أن تتضافر القوى وتبذل الجهود . على أن هناك أموراً ينبغى العمل من أجلها ، بكل قوة وعزم ؛ وهى لا تتطلب بحث ماهية الوحدة ، وكيف يجب أن تكون ، وإن كان تحقيقها فى الواقع بمثابة الخطوة الأولى للوحدة العربية ، وهذه الأمور هى : توحيد مناهج الثقافة فى البلاد العربية ، وتقوية الروابط الاقتصادية بينها .

* * *

إن تجزئة البلاد العربية إلى أقطار، لا رابط بينها، قد أدت إلى اختلاف مناهج التعليم فيها، وقد حمل هذا الاختلاف بعض المتعلمين على اعتبار الثقافة فى القطر الواحد منها غريبة عنها فى الأقطار الأخرى؛ وجعلهم يتكلمون عن وجود ثقافة مصرية وأخرى سورية وثالثة عراقية الخ، ويتحدثون عن الأدب المصرى الحديث، وعن الأدب العراقى الحديث، وعن الأدب الشامى الحديث الخ، فى حين أن ما فى البلاد العربية من ثقافة عامة هو الثقافة العربية، وما فيها من أدب هو الأدب العربى. ومهما حاول البعض تفريق الثقافة بالنسبة إلى الأقطار، والادعاء بأن لكل منها شخصية ثقافية خاصة تجعله مستقلا عن الأقطار الأخرى، فالمحاولة غير مجدية، والادعاء لا يتفق مع الواقع. على أننا لا ننكر أن بقاء ما نجده من الاختلاف فى مناهج التعليم فى البلاد العربية من شأنه أن يؤدى مع الزمن الطويل إلى التفرقة الثقافية بين هذه الأقطار، وإلى نشوء أدب خاص فى كل منها يختلف بعض الاختلاف عن الأدب العربى العام من جهة، وعن الأدب الحديث فى بقية الأقطار من جهة ثانية، ووجود مثل هذه الثقافة ومثل هذا الأدب من العوامل الفعالة فى التفرقة بين الأقطار العربية فى النواحى المختلفة، وهذا شر لا يرمى إليه إلا من كان لا يريد للبلاد العربية خيراً ولا مستقلا.

وقد نجم عن الوضع الحالى فى البلاد العربية أن صار كل قطر من

أقطارها يدرس كتباً لا تدرس فى مدارس الأقطار الأخرى ، وأدّى فقدان الروابط العلمية بين المؤلفين والكتاب فى الأقطار العربية إلى استقلال كل مؤلف أو كاتب فى ترجمة الكلمات والمصطلحات العلمية الحديثة أو تعريبها مما أدى إلى اختلاف هذه الكلمات والمصطلحات فى مختلف الأقطار ، إن لم يكن فى القطر الواحد أيضاً ، وتبعاً لذلك أدّى إلى إيجاد صعوبة على التلاميذ فى قطر ما من الأقطار العربية فى فهم ما يوضع من كتب « علمية » فى الأقطار الأخرى ، وهذه الحال تساعد كثيراً على التفرقة العلمية والثقافية بين هذه الأقطار .

وكما أن اختلاف مناهج التعليم يباعد بين الأقطار العربية ، فان المدارس الأجنبية فيها تفرق بين مشارب المتعلمين ووجهاتهم فى كل قطر ، وتجعل الشباب يذهبون فى آرائهم وأفكارهم وعقائدهم مذاهب شتى ، فتفقد الوحدة ويتكون الخلاف .... وليس السبب فى ذلك أن للعلم أثواباً مختلفة الأزياء متباينة الألوان تبعاً للأمم والقوميات ، بل سببه أن المدارس الأجنبية فى الشرق لا تلقن تلاميذها وطلبتها العلم الخالص ، وإنما تغذيهم عادة بالعلم المنقوص المشوه بالآراء والنزعات القومية الخاصة بها ، وتجعل من معظم تلاميذها وطلابها شخصيات غريبة ، لا هى عربية خالصة كما قد ينبغى ولا هى فرنسية أو إنكليزية أو أميركية الخ . أما العلم الخالص فواحد لا يختلف ولا يتغير لونه باختلاف الأمكنة . والشباب الذين

يتعلمون فى الغرب ، و ينالون من العلم الحقيق قسطاً وافياً ، يظلون عادة محافظين على شخصياتهم القومية ، غير مختلفين بعضهم عن بعض على حسب اختلاف البلاد الأجنبية التى تعلموا فيها . و إن بدا عليهم مثل هذا الاختلاف ، فلا يعد دليلا على أن مادة العلم وتأثيره فى قطر يختلفان عما هما عليه فى آخر ، و إنما يعنى أن هؤلاء الشباب الذين عاشوا فى بيئات مختلفة وتعرضوا لتأثيراتها المتباينة ، تأثروا بمظاهر الحياة فقط ، ولم ينالوا العلم الخالص . إذ العقل العلمى واحد ، وصاحبه يستطيع التفاهم والعمل مع أصحاب العقول العلمية ، مهما كانت جنسية الجامعات التى نشأوا فيها .

***

إن اختلاف مناهج التعليم فى البلاد العربيـة من ناحية ، والوضع الحالى للمدارس الأجنبية فيها من ناحية ثانية ، يضران بالعرب و بمستقبل بلادهم . ولذا ينبغى اتخاذ الوسائل لاتقاء الأضرار الناجمة عن الوضع التعليمى الحالى ، والعمل على تحقيق وحدة الثقافة فى البلاد العربية ، والسعى إلى المحافظة عليها .

إننا نعتقد ، مع الكثيرين ، أن توحيد مناهج التعليم فى البلاد العربية أمر ضرورى ، ولا بد لنا منه ، إن رمنـا توحيد الأفكار والمحافظة على الثقافة العربية من التفرقة والتنائى . وتوحيد المناهج يحتاج إلى درس واف عميق ، يشترك فيه نخبة من رجال التعليم فى مختلف الأقطار العربية . وعلى

من يتولى درس هذا الموضوع أن يضمن له النجاح ، من الناحية العلمية ؛ فمتى درست الفكرة ، ووضح إمكان تنفيذها بنجاح ، يدعى إلى عقد مؤتمر فى القاهرة — العاصمة الثقافية للبلاد العربية — يمثل الأقطار العربية فيه فريق من رجال التربية والتعليم ، وعدد من قادة الفكر .

وللإشراف على تطبيق مناهج التعليم بعد توحيدها ، أو بعبارة أخرى على سير التعليم فى البلاد العربية ، يشكل مجلس يدعى « مجلس التعليم العام » يختار أعضاؤه من رجال التربية والتعليم فى مختلف الأقطار العربية ويكون مركزه القاهرة ؛ على أن يكون له مكتب خاص دائم . أما الأعضاء ، فيجتمعون لدى عقد دوراته . ومتى تكوّن التحالف العربى ، وتشكل « مجلس الدول العربية المتحالفة » الذى تحدثنا عنه فى الفصل السابق ، كان « مجلس التعليم العام » مسئولا أمام مجلس التحالف .

ومن الأمور الجوهرية التى ينبغى أن تحتوى عليها مناهج التعليم الموحدة تدريس تاريخ العرب بصورة عامة ، وتطور الحركة العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، بصورة خاصة ، فى الدورتين الدراسيتين الابتدائية والثانوية . أما فى الدورة الجامعية ، فى كليات الآداب والحقوق ، ومعاهد إعداد المدرسين ، فتدرس الحركة الاستقلالية العربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين حتى عام ١٩١٨ مفصلة تفصيلاً تامّا ، وكذلك وضع البلاد

العربية بعد هذا التاريخ ، وما ينبغى عمله لتأمين مستقبل الأمة العربية وتبوئها المكان اللائق بها بين الأمم العظيمة .

وتوحيد مناهج التعليم يساعد كثيراً على توحيد الكلمات والمصطلحات العلمية التى تترجم من اللغات الأجنبية . وللوصول إلى التوحيد التام ينبغى وضع معجم واسع يشمل هذه الكلمات والمصطلحات ، ويكون بمثابة مرجع رسمى للكتاب والمؤلفين . وللسير مع الحركة العلمية وتوسيع دائرة المصطلحات ، يقتضى أن يقوم مجمع لغوى نشيط يعهد إليه بأن يقدم للكتاب والمؤلفين ما يحتاجون إليه من ترجمات للمفردات والتعابير الحديثة فى اللغات الأجنبية . والمجمع اللغوى فى القاهرة ، المؤلف من شخصيات ذات مكانة فى الأقطار العربية ، ومن بعض كبار المستشرقين ، يستطيع القيام بهذه المهمة إن قويت همته ، وعظم نشاطه ، ودخلته عناصر الشباب العالم العامل .

وتبادل المنتوج الفكرى بين الأقطار العربية أمر حيوى لتقوية الوحدة ، الثقافية ، ونحن بيننا نرى المنتوج الفكرى الفكرى فى مصر ، من جرائد ومجلات وكتب ، ينتشر اليوم فى جميع الأقطار العربية ، لأسباب متنوعة ، نجد قليلا من المنتوج الفكرى فى بر الشام أو العراق الخ يطلع عليه قراء الأقطار الأخرى ، لقلة الدعاية له ولعدم معرفة القراء به . فمن الواجب الثقافى ، والحالة هذه تعريف القارئ العربى بجميع الكتب التى تنتجها المطبعة العربية فى شتى الأقطار . ولتحقيق ذلك يقتضى إنشاء مجلة كبيرة ، رفيعة

المستوى ، تأخذ على عاتقها تعريف القراء بالمؤلفات العربية الحديثة، وتتولى نقدها ؛ على أن يكون ذلك النقد بحسب قيمة الكتاب الحقيقية ، لا بحسب ما لمؤلفه من شهرة ومكانة .

ما أكثر ما نرى النقاد والكتاب اليوم يتخذون النقد وسيلة للتزلف إلى كبار المؤلفين ، وذريعة إلى التقرب منهم ونيل رضاهم . فكم من مؤلفات لكتاب شهيرين ، لا قيمة لها ، ولا فن فيها ، نالت إعجاب كثيرين من رجال الأدب وقادة الفكر وإطرائهم ، وخدعت القارئين وسلبت أموالهم . ولو أن هذه الكتب بعينها نشرها كتاب ليس لهم مكانة مؤلفيها ، لكان حظها التقبيح ، ولانهال عليهم التشنيع من كل جانب . وكم من مؤلفات ثمينة لكتاب قديرين لا يتخذون الدعاية لأنفسهم مهنة ، كان حظها أنها ظلت مجهولة مهملة ، ولم تلفت الأنظار إليها ، ولم يعترف بقيمتها أحد .

ولنجاح مثل هذه المجلة ، يقتضى ألاّ يعتمد موردها المالى الرئيسى على قيمة الاشتراكات فيها وثمن ما تبيع من أعداد ، لأنها إن اكتفت بذلك انحط مستواها لاضطرارها إلى النزول إلى مستوى جمهرة القراء ؛ بل ينبغى أن تسندها مؤسسة رسمية ثابتة ، كالجامعة المصرية ، أو كدار الكتب المصرية ، أو كالمجمع اللغوى فى القاهرة ، أو « كمجلس التعليم العام » بعد إنشائه . ومتى وجدت هذه المجلة يبعث المؤلف العربى إلى

إدارتها نسخة أو اثنتين من مؤلفه ، وتكل إدارتها إلى كتاب قديرين أمر درس الكتاب ونقده وتعريف القراء به . فإن كان للكتاب قيمة أسهبت فى تقريظه تقريظاً علمياً خالصاً ، وإلا اكتفت بكلمة عنه تبين فيها نواقصه وعيوبه . وهكذا يقف القراء على المنتوج الفكرى فى مختلف الأقطار العربية ، ويقرأون منه ما يطيب لهم ؛ وبذلك يتم تبادل المنتوج الفكرى الذى هو من عوامل تقوية الوحدة الثقافية فى البلاد العربية .

وينبغى ، لجعل الوحدة الثقافية تامة قوية ، أن يقضى على الأضرار الناجمة عن المدارس الأجنبية فى البلاد العربية . وفى إمكان هذه المدارس أن تكون مفيدة لتلاميذها ، إذا هى اتبعت إلى حد كبير ، مناهج التعليم الموحدة ، واعتنت باللغة العربية وآدابها ، وبتاريخ العرب بقسميه المدنى منه والسياسى ، وخضعت للتفتيش الوطنى ، كما هى الحال فى البلاد التركية .

فالمحافظة على الوحدة الثقافية فى البلاد العربية عامل رئيسى فى تقدم هذه البلاد والوصول بها إلى الوحدة المنشودة . ولا يمكن أن تقام وحدة سياسية أو اجتماعية يكتب لها البقاء ، إن لم تدعمها وحدة التفكير والشعور . والثقافة الموحدة هى التى تبرز مواهب الأمة العربية ، وتجلو الصفات التى تميزها عن غيرها . وإننا لا نعدو الحق إذا قلنا إن إيجاد الوحدة الروحية ، والمحافظة على الوحدة الثقافية ، والوصول إلى الوحدة السياسية ، كل هذه

تبلغ بالأمة العربية إلى مكانتها السامية ، وتمكنها من أن تقوم فى المستقبل بمثل الدور الإنسانى العظيم الذى قامت به فى الماضى .

* * *

وكما أن توحيد مناهج التعليم فى الأقطار العربية ممكن دون التعرض للوحدة العربية ، فإن من الممكن أيضاً تقوية الروابط الاقتصادية بين هذه الأقطار ، والاتفاق على إقامة نظام شامل لها ، دون الاضطرار إلى بحث العلاقات السياسية . وفى بعض البلاد سبق الاتحاد الاقتصادى الاتحاد السياسى ، وكان ممهداً له . فاتحاد الزولفرين «Zollverein» قد جمع بين مقاطعات جرمانية مستقلة ، قبل نشوء الدولة الألمانية الحديثة ... وقام الاتحاد الجمركى فى أستراليا بين المستعمرات الست ، واستمرست سنوات ، قبل اتحادها سياسيّا عام ١٩٠٠ .

والوصول إلى نظام اقتصادى مشترك ، أو اتحاد اقتصادى بين البلاد العربية ، يتطلب نزول هذه البلاد عن قسم من سيادتها الاقتصادية إلى مجلس مشترك يدعى « المجلس الاقتصادى » يؤلف من أعضاء ممثلين للبلاد المشتركة فى الاتحاد الاقتصادى . وعلى هذا المجلس أن يدرس الحالة الاقتصادية فى جميع الأقطار العربية دراسة دقيقة مستفيضة من نواحيها المختلفة ، وأن يقرر موارد كل من الأقطار وحاجاتها الاقتصادية ، وطريقة تنسيقها ، وأن يبحث العلاقات التجارية القائمة بين هذه الأقطار وقدرتها

على تشكيل منطقة تجارية واحدة ، وأن يقرر الصلاحيات الاقتصادية التى تترك للسلطات المحلية ، ومدى خضوع أجزاء الاتحاد للرقابة المركزية . ومتى تم التحالف السياسى العربى ، يكون هذا المجلس مسئولا أمام « مجلس الدول العربية المتحالفة » .

ومما لا ريب فيه أن الاتحاد الاقتصادى بين الأقطار العربية يجعل هذه الأقطار ، إلى حد كبير ، متممة بعضها بعضاً ؛ وفى ذلك خير لها جميعاً .

وموضوع الاتحاد الاقتصادى موضوع عظيم الأهمية والفائدة . وبيان ما تجنيه الأقطار العربية من فوائده يحتاج إلى فصول علمية كثيرة وإحصاآت دقيقة . وإننا نرجو أن يقوم الاختصاصيون فى المسائل الاقتصادية فى الشرق العربى ببحث هذا الموضوع والكتابة فيه ، فتتضح للرأى العام العربى مزاياه ويلمس فوائده .

٩

المساعى المستمرة*

الوحدة العربية ليست فكرة متصنّعة ، والداعون إليها لا يسيرون ، فى أقوالهم وأعمالهم ، مع الشعور القومى والعواطف الوطنية فحسب ، بل يتبعون العقل والمنطق ، ويرعون النظم السياسية التى تتطلب تكوين وحدة من بلاد تتوفر فيها عوامل الوحدات السياسية وهى : اللغة ، والميراث التاريخى ، والمصالح المشتركة ، والرغبة فى تشكيل وحدة سياسية . فالوحدة العربية أمر طبيعى بالنظر لتوافر جميع هذه العوامل فى البلاد العربية . والأمر الذى يخالف طبيعة السنن السياسية هو بقاء البلاد العربية مجزأة ، منقسمة ، متنائية ، لأسباب لا تمت بصلة إلى أسس الوحدات السياسية .

وقادة العرب وساستهم فى مختلف أقطارهم يرون أن سعى الأمة العربية فى سبيل الوحدة ، وبذلها كل ما فى وسعها من أجل ذلك أمر حيوى ، لهذه الأمة ، إذا هى رامت مستقبلاً لامعاً ، وأرادت أن تتبوأ مكانتها بين الأمم الكبيرة ، وأن تقوم بالواجب الذى عليها نحو المدنية والإنسانية .

---

* جرت الأحداث المدونة فى هذا الفصل بعد الفراغ من وضع الفصول السابقة ونشرها .

فالوحدة هى هدف العرب ، فى سبيلها ينبغى أن تتضافر القوى ، ولتحقيقها يجب أن تبذل الجهود .

وفى واقع الأمر أنه قد بذلت وتبذل جهود فى سبيل الوحدة ، وإن القوى آخذة فى التضافر لتحقيقها . وكان أعظم قائد عربى كرس نفسه وقواه لهذه القضية النبيلة المرحوم جلالة الملك فيصل . وقد سارت الحكومات العراقية على خطا العاهل الكريم ، عاملة للوحدة ، متيقنة من أنه ليس للبلاد العربية مستقبل باهر إلا بتحقيق وحدة جميع أقطارها .

وقامت فى مصر خلال عام ١٩٤٢ حركة مباركة ، ترمى إلى « تنمية العلاقات وتقوية الروابط بين الأقطار العربية والسهر على مصالحها والدفاع عن حقوقها » . وتأسس لهذه الغاية بتاريخ ٢٥ مايو ١٩٤٢ « نادى الاتحاد العربى » فى القاهرة . وهو يحث على تأسيس أندية مماثلة له فى سائر البلدان العربية . ومما لا ريب فيه أن تأسيس مثل هذه الأندية فى الأقطار العربية يعود على البلاد وقضيتها السامية بفوائد جمة ، وأن من الواجب الإسراع فى تأسيس هذه الأندية ، لتكون مراكز تعارف بين رجالات الأقطار العربية ومفكريها ، ومراكز دفاع مشترك عن مصالح الأقطار العربية وحقوقها .

وفى ٢٤ فبراير (شباط) ١٩٤٣ أدلى وزير خارجية بريطانيا العظمى

بتصريح آخر بشأن الوحدة العربية ، وكان قد أدلى بالتصريح الأول فى ٢٩ مارس (أيار) ١٩٤١[١] .

كان لهذا التصريح الأخير وقع حسن فى الأقطار العربية ، إذ أن العرب يرغبون فى تحقيق وحدتهم ويريدونها . فضاعف زعماء العرب جهودهم فى سبيلها ، وعملوا على القيام باجراءات فعالة للوصول إلى تحقيقها. فزار ، من أجل ذلك ، بعض رجالات العرب فى العراق مصر ، واجتمعوا مع زعمائها العرب الأبرار ، وتباحثوا معهم فى هذا الأمر الجليل ، الذى عليه يتوقف مصير البلاد العربية .

ورأى رئيس الحكومة المصرية أن قد حان الوقت لتقف الحكومة المصرية من الوحدة العربية موقفاً جديداً ، موقفاً إيجابياً مؤيداً لها وعاملاً على تحقيقها، وكانت أولى ثمرات هذا التغير تسجيل رئيس الحكومة المصرية بيانه الشهير فى مجلس الشيوخ فى ٣١ مارس سنة ١٩٤٣ . وقد جاء فيه قوله : « . . . منذ أعلن المستر إيدن تصريحه فكرت فيه طويلا . ولقد رأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل إلى غاية مرضية ، هى أن تتناول الحكومات العربية هذا الموضوع . وانتهيت من دراستى إلى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى إليه من آمال ،

(١) راجع صفحة ٥٥ ، ٥٦ .

كل منها على حدة ؛ ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيق والتقريب بين آرائها ما استطاعت السبيل إلى ذلك ، ثم تدعوهم جميعاً إلى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسعى للوحدة العربية من جهة متحدة بالفعل . فإذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برياسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع واتخاذ ما يراه من القرارات محققاً للأغراض التى تنشدها الأمم العربية .

... وقد أخذت أنفذ هذه الخطة فوجهت بالفعل إلى فخامة رئيس حكومة العراق دعوة رسمية . . حتى إذا ما وافق فخامته على هذه الخطوات بحثنا رأى العراق فى هذا الموضوع من جهاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وسأوجه بعد ذلك الدعوة تلو الدعوة إلى الحكومات العربية وأستقصى من مندوبيها واحداً بعد واحد رأيها فى الموضوع نفسه . فإذا ما انتهيت من هذه المباحثات التمهيدية ورأيت منها ما يبشر بالنجاح كما أرجو ، دعت الحكومة المصرية إلى عقد مؤتمر فى مصر . . »

يعتبر هذا البيان عن موقف الحكومة المصرية من الوحدة العربية حدثاً خطيراً فى تاريخ الحياة السياسية للأمة العربية . وموقف الحكومة المصرية الجديد على جانب عظيم من الأهمية ، وأهميته أعظم مما نتصور الآن ونتوقع . إن وجود الوحدة الفكرية لتحقيق مسألة سياسية أمر لا بد منه ، وقد جاء بيان رئيس الحكومة المصرية دليلا جديداً على شدة

رغبة العرب وزعمائهم فى تحقيق وحدة بلادهم الذى عليه يتوقف كيانهم كأمة محترمة . وعند ما يشعر الشعب بضرورة تحقيق وحدته و يرغب فيها ، وعند ما يجدُّ زعماؤه فى العمل على حسب ذلك الشعور ولتحقيق تلك الرغبة ، تذلل العقبات التى تعترض سبيل الوحدة السياسية ، وتزول العوائق التى أمامها ، و يضحى تحقيقها قاب قوسين أو أدنى .

و بالفعل أخذ رئيس الحكومة المصرية فى تنفيـذ الخطة الصائبة التى رسمها . فطلب من الحـكومات العربية ، كل على حدة ، إرسال ممثلين عنهـا ، لاستطلاع آرائهم فى موضوع الوحدة العربية . فأرسلت كل من الحكومات العراقية ، والعربية السعودية ، واليمنية ، والسورية ، واللبنانية ، والأردنية ، ممثليها إلى مصر . فاستقبلهم رئيس الحكومة المصرية ، وتباحث و إياهم فى موضوع الوحدة العربية ، وطرق تحقيقها ، والمشكلة الفلسطينية ووسائل تلافى أخطارها . وبدأ المباحثات مع وفد العراق فى ٣١ يوليو (تموز) /١٩٤٣ ومع وفد شرق الأردن فى ٢٧ أغستوس (آب) /١٩٤٣ ومع وفد الحكومة العربية السعودية فى ١١ أكتوبر (تشرين أول) /١٩٤٣ ومع وفد سوريا فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٤٣ ومع وفد لبنان فى ٩ يناير (كانون الثانى) /١٩٤٤ ، ومع وفد اليمن فى ٦ فبراير (شباط) /١٩٤٤ .

وتلا هذه المشاورات ، أو المحادثات ، أن دعت الحـكومة المصرية ، الحكومات العربية لإرسال ممثليها إلى مصر للاجتماع و بحث الوحدة العربية

مجتمعين ، بعد أن بحثوها مع الحكومة المصرية كل على حدة . فلبت الحكومات العربية الدعوة ، وأرسلت وفودها . فاجتمعت هذه الوفود فى الإسكندرية بتاريخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٤٤ ، وألفت « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام . وقد اشتركت فلسطين فى هذه اللجنة ، بالرغم من أنها لم تشترك فى المحادثات التمهيدية ، وذلك لظروفها السياسية الخاصة . . . وقد مثلها مندوب عن الأحزاب السياسية فى فلسطين .

اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام « فى جو رائع من الثقة المتبادلة ، والأخوة الصادقة ، والود الصميم ، والشعور بالمسئولية المشتركة ، فى هذه الظروف الخطيرة التى يتحول فيها مجرى التاريخ ، تحدوها الرغبة الملحة فى جمع شملها ، وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى مافيه خير البلاد العربية قاطبة ، وإصلاح أحوالها ، وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها » . اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، ودرست قضية العرب الأولى وهدفهم الأسمى ، ألا وهو الوحدة العربية . وخرجت من بحثها ودرسها فى أكتوبر (تشرين أول) ١٩٤٤ بقرارات على جانب عظيم من الأهمية والخطر . وفى اعتقادى أن تاريخ هذه القرارات هو ابتداء التحول فى مجرى تاريخ الأمة العربية ، تحول من التجزئة والانقسام ، والضعف والاستعباد ، إلى الوحدة والاستقلال ، والعزة والمكانة الرفيعة بين الدول الكبيرة . ونظراً لأهمية هذه القرارات رأيت إدراجها فى الفصل الأخير من الكتاب ، وجعلها بمثابة ملحق له .

وتتألف قرارات « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام » من ثلاثة أقسام : الأول بيان اللجنة ، والثانى البروتوكول ، والثالث كلمة الختام .

والقسم المهم من هذه الأقسام الثلاثة هو البروتوكول . وهو عبارة عن قرارات عملية لتحقيق الوحدة العربية ، وعددها خمسة .

فالقرار الأول ينص على أنه يكون اسم الوحدة العربية « جامعة الدول العربية » ، لها مجلس يسمى « مجلس جامعة الدول العربية » تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة . وتكون قراراته ملزمة لمن يقبلها من الدول المشتركة . على أنه لا يجوز لأى من هذه الدول أن تتبع سياسة خارجية تضر بسياسة « جامعة الدول العربية » أو أية دولة منها . كما أن اللجنة ألفت لجنة فرعية من أعضائها لإعداد مشروع لنظام « مجلس الجامعة » .

والقرار الثانى ينص على أن تتعاون الدول العربية الممثلة فى اللجنة ، تعاوناً وثيقاً فى الشؤون :

(١) الاقتصادية والمالية (٢) المواصلات (٣) الثقافة ،
(٤) الجنسية والجوازات (٥) الاجتماعية (٦) الصحية .

كما تنص على أن تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون ، ولجنة للتنسيق والتحرير ، تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى ، وتنسيق ما تم من أعمالها أولا فأولا ، وصياغة مشروعات

اتفاقات وعرضها على الحكومات المختلفة . وقررت أيضاً أنه عند ما تنتهى جميع اللجان الفرعية من أعمالها ، تجتمع اللجنة التحضيرية ، وتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان ، تمهيداً لعقد المؤتمر العربى العام .

أما القرار الثالث فيتناول رجاء اللجنة أن توفق البلاد العربية فى المستقبل فى دعم ما وصلت إليه من القرارات السابقة بخطوات أخرى .

وكان القرار الرابع خاصاً بلبنان ، وقد أيدت فيه الدول العربية الممثلة فى اللجنة التحضيرية احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة .

أما القرار الخامس فكان خاصاً بفلسطين . وقد أعلنت فيه الدول العربية ، أن فلسطين ركن من أركان البلاد العربية ، وأنه لا يمكن المساس بحقوق العرب من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى و « أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية ، القاضية بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضى العربية والوصول إلى استقلال فلسطين ، هى من حقوق العرب الثابته ، التى تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ، ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار » . وأعلنت اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة ، وضون حقوقهم العادلة .

ولقد وقعت وفود الحكومات العربية على قرارات مؤتمر الإسكندرية . إلا أن وفدى الحكومتين العربية السعودية ، واليمن ، احتفظا

بحق عرض هذه القرارات كل على مليكه . و بعد درس هذه المقررات فى الحجاز واليمن ، أرسل جلالة الملك ابن السعود ممثلا عنه لتوقيع «بروتوكول» الإسكندرية . فوقعه ممثل جلالته كما أن جلالة الإمام يحيى أمر ممثله فى القاهرة بتوقيع « البروتوكول » عنه .

و بهذه الحالة تمت موافقة جميع الدول العربية التى دعيت إلى مؤتمر الإسكندرية على مقررات « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام » الخطيرة الشأن ، والعظيمة الأهمية .

***

اجتمعت بعض اللجان الفرعية ووضعت أبحاثها ، لعرضها على اللجنة التحضيرية ، تمهيداً لعقد المؤتمر العربى العام . وكان من أهم المقررات التى اتخذت قرار إنشاء مكاتب عربية فى لندن وواشنطون والقاهرة والقدس . والغاية منها ، وقف الرأى العام فى إنكلترا وأمريكا على حقيقة الحال فى فلسطين ، وفى البلاد العربية المختلفة .

وقد فوجئت البلاد العربية جمعاء فى ٢٥ يناير (كانون الثانى) ١٩٤٥ بخبر عظيم سار ، وهو إبحار حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول من السويس يوم ٢٢ منه على اليخت الملكى « نجم البحار » متوجهاً إلى ينبع لزيارة حضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود .

فوصل إلى ينبع يوم الأربعاء الموافق ٢٤ يناير (كانون الثانى) ١٩٤٥ .

وفى الساعة الحادية عشرة من ذلك اليوم المبارك غادر جلالة الملك اليخت الملكى وفى معيته الملكية مستقبلوه من أمراء آل سعود ورجال الدولة العربية السعودية ، ورجال حاشيته ، إلى المرسى الذى أعد لنزول جلالته ، وكان فى فى استقباله حضرة صاحب الجلالة عبد العزيز آل سعود الذى رحب بمقدم جلالته أجمل ترحيب .

ومما لا ريب فيه أن اجتماع العاهلين العربيين العظيمين ، قد وطد أركان مشروع الوحدة العربية ، وخطا بها خطوة واسعة نحو التحقيق ، ومحا أثر ما كان يتفوه به أعداء العرب من أن الوحدة العربية غير قابلة التحقيق ، لفقدان التفاهم عليها بين ملوك العرب وأمرائهم . وفى هذا الاجتماع التاريخى العظيم ، تمّ التفاهم بين عاهل مصر وعاهل الجزيرة على توحيد جهودهما فى خدمة الأقطار العربية ، وتحقيق الوحدة العربية المنشودة ، التى من دونها لا مكان للبلاد العربية بين الدول الكبيرة .

وأعقب مقابلة العاهلين العربيين العظيمين ، زيارة صاحب الفخامة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، لحضرة صاحب الجلالة الملك عبد العزيز آل سعود تلبية لدعوة جلالته لفخامته . وكان ذلك يوم الخميس الموافق ٨ فبراير (شباط) ١٩٤٥ . وزيارة فخامة السيد شكرى القوتلى ، لحضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول فى عاصمته العظيمة ، يوم الإثنين الموافق ١٢ فبراير (شباط) ١٩٤٥ ، للبحث فى علاقات البلاد العربية ، ووحدتها المنشودة .

وعلى أثر هذه الاجتماعات الميمونة ، أصبح السير بمشروع الوحدة ، نحو الأمام ، ميسوراً ، وأضحت الطريق ممهدة ، إذ أن الأمة إذا أرادت شيئاً ، واتفق أهل الرأى والحكم فيها على تنفيذ إرادة الأمة ، فلا شىء يستطيع الحيلولة دون تحقيق ما أجمعت الأمة على تحقيقه . . .

***

وبالفعل أعقب تلك الاجتماعات المباركة دعوة اللجنة الفرعية المؤلفة من وزراء خارجية الدول العربية، لوضع مشروع لنظام مجلس جامعة الدول العربية ، فاجتمعت اللجنة الفرعيـة هذه يوم الأربعاء الموافق ١٤ فبراير (شباط) ١٩٤٥ ، واستمرت اجتماعاتها متتالية فى وزارة الخارجية بالقاهرة إلى صباح يوم السبت الموافق ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥ . وكان عدد الاجتماعات ١٦ اجتماعاً .

درس وزراء خارجية الدول العربية المهمة العظيمة ، وتباحثوا فى الأمر مليًا ، فوصلوا إلى نتيجة محمودة باتفاق جميع الآراء . وعندما انتهوا من وضع مشروع نظـام مجلس جامعة الدول العربية ، وقعوه صباح السبت الموافق ٣ مارس (آذار) ١٩٤٥ . واشترك فى التوقيع أيضاً ممثل الأحزاب العربية فى فلسطين .

ولما كان مندوب اليمن لم يتيسر له حضور اجتماعات اللجنة الفرعية تقرر إبلاغ المشروع الخاص بنظام مجلس جامعة الدول العربية ومحاضر اللجنة

إلى جلالة الإمام يحيى ، وأرسل المشروع إلى حكومة شرق الأردن ليوقعه ممثلها الذى اضطر إلى العودة إلى عمان قبل التوقيع على مشروع النظام .

وعقب التوقيع على المشروع ألقى رئيس الحكومة المصرية ووزير خارجيتها ، الذى هو رئيس اللجنة ، كلمة جاء فيها :

« الآن وقد أمضيتم مشروعكم فإنى سأرفعه ، فى أقرب فرصة ، إلى اللجنة التحضيرية ، التى سأدعو إلى اجتماعها قريباً ، حتى إذا أقرته لم يك بينه وبين النفاذ إلا فترة قصيرة هى فترة الإبرام . وأملى عظيم فى أن هذه الإجراءات تتعاقب سراعا فيمكن دعوة مجلس الجامعة إلى الانعقاد ، وتحقيق رغبة الشعوب العربية فى هذا الربيع . . . وستكون هذه الجامعة أداة رقى للعرب وعزهم ومجدهم جميعاً ، فإن هذه الجامعة ، وإن كانت مؤلفة من الدول المستقلة الآن ، إلا أن عملها وغايتها ينصرفان لخير الأقطار العربية كلها » .

وبينما كانت اللجنة الفرعية آخذة فى وضع المشروع الخاص بنظام مجلس جامعة الدول العربية ، حدثت اجتماعات سياسية على جانب عظيم من الأهمية ، بين المستر تشرشل رئيس وزراء الحكومة البريطانية وبين أصحاب الجلالة والفخامة الملك فاروق الأول ، والملك عبد العزيز آل سعود ، والسيد شكرى القوتلى .

لما وصل الرئيس روزفلت إلى الأراضى المصرية ، فى طريقه من البلاد

الروسية ، انتقل إلى طراد من وحدات الأسطول الأميركى ، كان راسياً فى مياه البحيرات المرة (قناة السويس) ، وعلى ظهر ذلك الطراد استقبل جلالة الملك فاروق الأول ، وبعد مراسيم الاستقبال بدأ العاهلان مباحثاتهما الدقيقة مستعرضين كثيراً من المشكلات التى تتصل بالعلاقات المصرية العربية والأميركية .

وبعد ظهر اليوم التالى استقبل الرئيس روزفلت جلالة الملك عبد العزيز ، على ظهر الطراد أيضاً ، وتباحثا ملياً فى العلاقات العربية الأميركية .

أما المستر تشرشل فقد استقبل يوم السبت الموافق ١٧ فبراير (شباط) سنة ١٩٤٥ جلالة الملك فاروق . فى أوبرج الفيوم ، وكان بينهما حديث طويل ، ثم استقبل فخامة السيد شكرى القوتلى رئيس الجمهورية السورية ، وتباحث معه فى الشؤون العربية السورية .

وقد غادر المستر تشرشل الفيوم إلى مكان آخر حيث أعد جناح من الفندق لصاحب الجلالة عبد العزيز آل سعود وحاشيته . وقبيل ظهر يوم السبت الموافق ١٧ فبراير (شباط) ١٩٤٥ ، قدم المستر تشرشل الفيوم لتأدية واجب الزيارة لجلالة الملك ابن السعود . وتباحث العاهلان ملياً فى العلاقات العربية الإنكليزية .

ومما لا شك فيه أنه كان لهذه المقابلات والمباحثات أثر فعال فى

تحسين العلاقات بين البلاد العربية وبريطانيا من جهة ، وبين البلاد العربية وأميركا من جهة أخرى ، وستكشف لنا الأيام ، عن مدى ذلك الأثر ونتائجه .

***

أرادت البلاد العربية وحدتها ، وها إن الأمة العربية جادة فى تحقيقها ، وها هى ذى تضرب ١٧ مارس (آذار) ١٩٤٥ موعداً لاجتماع اللجنة التحضيرية ، لعرض مشروع النظام الخاص بمجلس جامعة الدول العربية عليها ، وبعد موافقتها عليه تنقلب تلك اللجنة التحضيرية ، إلى المؤتمر العربى العام ، ويكون له القرار الأخير . وكلنا أمل وكلنا رجاء أن نخرج من هذا المؤتمر ونظام مجلس جامعة الدول العربية قد وُفق عليه ، والخطا العملية لتنفيذ ذلك النظام قد اتخذت . وكلنا أمل وكلنا رجاء أن نرى بعد أمد قريب ، أن الوحدة العربية المنشودة قد تحققت ، وأن ثمرها قد أينع ، فأصبحت البلاد العربية مستقلة حقاً ، منيعة الجانب ، عزيزة المكانة ، لا يهددها فى بلادها مهدد ، ولا ينازعها السيادة منازع . وكلنا أمل وكلنا رجاء أن نرى بلادنا العربية العزيزة ، قد أصبحت ، ضمن وحدتها ، لها مكانة رفيعة بين الدول العظمى ، فنتمكن حينذاك من أن نقوم بما علينا من واجبات ، نحو بلادنا ، ونحو العالم ، ونحو المدنية ؛ كما قمنا ، خير قيام ، أيام كنا مستقلين ، أعزاء ، أقوياء .

١٠

قرارات

اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام

بتاريخ ٢٥ سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٤٤ اجتمع أعضاء وفود البلاد العربية التى اشتركت فى المحادثات التمهيدية للوحدة العربية ، فى الإسكندرية ، وألفوا « اللجنة التحضيرية للمؤتمر العام » . ودامت اجتماعات هذه اللجنة من ذلك التاريخ إلى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ . وقد خرجت بقرارات عملية أطلق عليها اسم « بروتوكول » .

ولأهمية هذه القرارات أفرد هذا الفصل لها ، لأنها وثيقة قوية ، عظيمة الأهمية ، ينبغى أن يطلع عليها ، ويحتفظ بها ، أبناء الأمة العربية فى مختلف أقطارهم .

١ — بيان اللجنة

انتهت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام من أعمالها كما بدأتها فى جو رائع من الثقة المتبادلة ، والأخوة الصادقة ، والود الصميم ، والشعور بالمسئولية المشتركة ، فى هذه الظروف الخطيرة ، التى يتحول فيها مجرى

التاريخ ، تحدوها الرغبة الملحة فى جمع شملها وتوحيد جهودها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها ، وتحقيق أمانيها وآمالها .

وقد كان من أعظم دواعى الغبطة والسرور أن ينضم إلى اللجنة حضرة الأستاذ موسى العلمى العضو الممثل لعرب فلسطين ، لما لقضية فلسطين ، هذا القطر العربى الشقيق من الخطورة البالغة ، والأهمية الكبرى ، عند العرب أجمعين .

وقد اتخذت اللجنة ، بإجماع الوفود السورية والأردنية والعراقية واللبنانية والمصرية ، الكثير من القرارات الحيوية ، سواء من الناحية السياسية أو من النواحى الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها — وإثباتاً لاتفاق هذه الوفود على القرارات المذكورة وقع رؤساؤها وأعضاؤها البروتوكول المرافق لهذا البيان .

أما وفدا المملكة العربية السعودية واليمن ، فقد أرجآ إبداء الرأى إلى ما بعد عرض القرارات المذكورة على حضرتى صاحبى الجلالة الملكين المعظمين عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين .

ويسر اللجنة أن تنتهز هذه الفرصة السعيدة ، التى هى بحق من أعظم الصفحات وأمجدها فى تاريخ العرب ، فتزف إلى البلاد العربية ، قاصيها ودانيها ، أطيب تهانيها وأصدق أمانيها ، وترفع إلى حضرات أصحاب

الجلالة والفخامة والسمو ملوك الدول العربية ورؤسائها وأمرائها العظام أسمى آيات ولائها وأبلغ عبارات ثنائها ، موقنة أن أعمالها وآمالها والنتائج التى وصلت ، بإذن الله ، إليها تحظى منهم بأوفر اللطف وأبلغ التشجيع والتأييد .

٢ — بروتوكول

الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية فى اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام وأعضاؤها وهم :

« فى هذا المكان جاء ذكر أسماء أعضاء الوفود الذين وقعوا على هذه المقررات وهى : رئيس اللجنة التحضيرية ، وهو رئيس الحكومة المصرية آنذاك ، والوفد السورى ، والوفد الأردنى ، والوفد العراقى ، والوفد اللبنانى ، والوفد المصرى » .

إثباتاً للصلات الوثيقة والروابط العديدة ، التى تربط بين البلاد العربية جمعاء ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها .

واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية .

قد اجتمعوا فى الإسكندرية بين يوم الاثنين ٨ شوال سنة ١٣٦٣

(الموافق ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤) ويوم السبت ٢٠ شوال ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) فى هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربى العام ، وتم الاتفاق بينهم على ما يأتى :

أولاً — جامعة الدول العربية

تؤلف جامعة للدول العربية المستقلة التى تقبل الانضمام إليها ، ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى « مجلس جامعة الدول العربية » ، تمثل فيه الدول المشتركه فى الجامعة على قدم المساواة .

وتكون مهمتهم مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات ، وعقد اجتماعات دورية ، لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية ، تحقيقاً للتعاون فيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة ، وللنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يقبلها ، فيما عدا الأحوال التى يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفحص هذا الخلاف . ففى هذه الأحوال تكون قرارات مجلس الجامعة نافذة ملزمة .

ولا يجوز ، على كل حال ، الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة . ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول

الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الأحكام أو روحها .

ولا يجوز ، بأية حال، اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة الدول العربية أو أية دولة منها .

ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة و بين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما.

وتؤلف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع لنظام « مجلس الجامعة » ، ولبحث المسائل السياسية التى يمكن إبرام اتفاقات فيها بين الدول العربية .

ثانياً — التعاون فى الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها

(ا) تتعاون الدول العربية الممثلة فى اللجنة تعاوناً وثيقاً فى الشؤون الآتية :

(١) الشؤون الاقتصادية والمالية ، بما في ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(٢) شؤون المواصلات ، بما فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(٣) شؤون الثقافة .

(٤) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين ، وما إلى ذلك .

(٥) الشؤون الاجتماعية .

(٦) الشؤون الصحية .

(ب) تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون ، تمثل فيها الحكومات المشتركة فى اللجنة التحضيرية ، وتكون مهمتها إعداد مشروع بقواعد التعاون فى الشؤون المذكورة ومداه وأداته .

(ح) تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير ، تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الأخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولاً فأولاً ، وصياغة مشروعات اتفاقات ، وعرضها على الحكومات المختلفة .

(د) عند ما تنتهى جميع اللجان الفرعية من أعمالها ، تجتمع اللجنة التحضيرية ، وتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان ، تمهيداً لعقد المؤتمر العربى العام .

ثالثاً — تدعيم هذه الروابط فى المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركه ، ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية فى المستقبل لتدعيمها بخطوات أخرى ، وبخاصة إذا أسفرت

الأوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول بروابط أمتن وأوثق .

رابعاً — قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة فى اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة ، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به ، بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته فى بيانها الوزارى الذى نالت عليه موافقة المجلس النيابى بالإجماع فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٣

خامساً — قرار خاص بفلسطين

(ا) ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية ، وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار فى العالم العربى .

كما ترى اللجنة أن التعهدات التى ارتبطت بها الدولة البريطانية ، والتى تقضى بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين ، هى من حقوق العرب الثابتة ، التى تكون

المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ، ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار .

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة .

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألماً من أحد لما أصاب اليهود فى أوربا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الدكتاتورية ، ولكن يجب ألا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود و بين الصهيونية ، إذ ليس أشد ظلماً وعدواناً من أن تحل مسألة يهود أوربا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين ، على اختلاف أديانهم ومذاهبهم .

(ب) يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية فى « صندوق الأمة العربية» لإنقاذ أراضى العرب بفلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ، لبحثه من جميع وجوهه ، وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية فى اجتماعها المقبل .

و إثباتاً لما تقدم وقع هذا البروتوكول بإدارة جامعة فاروق الأول بالإسكندرية فى يوم السبت ٢٠ شوال سنة ١٣٦٣ (الموافق ٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤) .

٣ — كلمة الختـــام

يا أبناء العروبة الأعزاء :

هذا بيان اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربى العام ، وتلك نتائج أعمالها ، وهى كما ترون فى وضوح عباراتها وصراحة مدلولاتها وجلال مراميها ، لا تحتاج إلى أى تعقيب أو تعليق . والله المسئول أن يوفق القصد ويلهم المسعى وينيل المأمول .

١١

ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاته

شهدت القاهرة يوم الخميس الموافق ٢٢ مارس ١٩٤٥ يوماً عظيماً مباركاً فى تاريخ الأمة العربية . شهدت يوماً هو بمثابة نقطة التحول فى مجرى حياة الأقطار العربية السياسى والاقتصادى والثقافى . شهدت تتويج المفاوضات بين ممثلى الدول العربية بتوقيع ميثاق « جامعة الدول العربية » فى « قصر الزعفران » .

لقد أرادت الأمة وحدتها التى لا عيش لها عيشة كريمة بدونها ، وقد دعا مفكروها لتحقيقها ، وقد عمل رجالها السياسيون بما أرادته الأمة وما دعا إليه المفكرون ، فأوجدوا لنا أساساً للوحدة المنشودة فى « ميثاق جامعة الدول العربية » .

وهذا الميثاق هو فى حد ذاته من نوع التحالف (Confédération) يربط الدول العربية الموقعة عليه بروابط معينة ، ويفتح الباب للأقطار العربية الأخرى ، التى لم توقع عليه لظروف سياسية خاصة ، لدخولها « الجامعة » متى زالت تلك الظروف . وعلى الجامعة أن تلعب الدور

الهام ، فى إزالة ما يحول الآن بين تلك الأقطار العربية والانضمام إلى « الجامعة » .

والتاريخ السياسى قد دلنا ، كما رأينا فيما تقدم من فصول ، على أن التحالف هو الخطوة الأولى إلى الاتحاد (Féderation) . والاتحاد هو النوع من الوحدات المرغوب فيه للبلاد العربية . وإننا على يقين من أن « ميثاق جامعة الدول العربية » يقرب الدول العربية بعضها من بعض . وسيأتى اليوم الذى ترى فيه هذه الدول أنها فى حاجة إلى توثيق علاقاتها بصورة أشد من الوثاق الذى يربطها به « ميثاق الجامعة » ؛ وعندئذ تخطو الدول العربية فى علاقاتها بعضها ببعض من جهة ، وفى علاقاتها مع الدول الأخرى من جهة ثانية ، خطوة أخرى توصلها إلى نظام الاتحاد المنشود وحينئذ يصبح العرب أمة عظيمة الجانب ، أمة لها مكانتها الرفيعة بين الأمم الكبرى ، أمة قادرة على القيام بما عليها من واجبات نحو نفسها ، ونحو المدنية والإنسانية .

وفيما يلى أدون نصوص الميثاق وملحقاته ، ليتمكن كل عربى من درسه والاحتفاظ به :

نصوص الميثاق

إن حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية السورية .

وحضرة صاحب السمو الملكى أمير شرق الأردن .

وحضرة صاحب الجلالة ملك العراق .

وحضرة صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية .

وحضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

وحضرة صاحب الجلالة ملك اليمن .

تثبيتاً للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية ، وحرصاً على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها ، وتوجيهاً لجهودها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الأقطار العربية — قد اتفقوا على عقد ميثاق لهذه الغاية ، وأنابوا عنهم المفوضين الآتية أسماؤهم :

(فى هذا المكان ذكرت أسماء أصحاب الفخامة والدولة والمعالى والسعادة المفوضين بالتوقيع على الميثاق) .

الذين بعد تبادل وثائق تفويضهم التى تخولها سلطة كاملة ، والتى وجدت صحيحة ومستوفاة الشكل ، قد اتفقوا على ما يأتى :

مادة ١ :

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربيـة مستقلة الحق فى أن تنضم إلى الجامعة ، فإذا رغبت الانضمام قدمت طلباً بذلك يودع لدى الأمانة العامة الدائمة ، ويعرض على المجلس فى أول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة ٢ :

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها ، وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون بينهـا وصيانة لاستقلالها وسيادتها ، والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاوناً وثيقاً بحسب نظم كل دولة منها وأحوالها فى الشؤون الآتيـة :

(١) الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شؤون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شؤون الثقافة .

(د) شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشؤون الاجتماعية .

(و) الشؤون الصحية .

مادة ٣ :

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ، ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق أغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشؤون المشار إليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام ، ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة ٤ :

تؤلف لكل من الشؤون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة . وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه ، وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى . ويحدد المجلس الأحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة ٥ :

لا يجوز الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة ، فإذا نشب بينهما خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون إلى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذاً وملزماً .

وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته . ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه

وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما .

وتصدر قرارات التحكيم والقرارات الخاصة بالتوسط بأغلبية الآراء .

مادة ٦ :

إذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه، فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء أن تطلب دعوة المجلس للانعقاد فوراً .

ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ، ويصدر القرار بالإجماع ، فإذا كان الاعتداء من إحدى دول الجامعة لا يدخل فى حساب الإجماع رأى الدولة المعتدية .

وإذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة ، وإذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لأية دولة من أعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة ٧ :

ما يقرره المجلس بالإجماع يكون ملزماً لجميع الدول المشتركة فى الجامعة ، وما يقرره المجلس بالأكثرية يكون ملزماً لمن يقبله ، وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقاً لنظمها الأساسية .

مادة ٨ :

تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقاً من حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة ٩ :

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض .

والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لاتلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين.

مادة ١٠ :

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ، ولمجلس الجامعة أن يجتمع فى أى مكان آخر يعينه .

مادة ١١ :

ينعقد مجلس الجامعة انعقاداً عادياً مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وأكتوبر ، وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى غير ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة ١٢ :

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الأمين العام . ويعين الأمين العام بموافقة المجلس الأمناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاماً داخلياً لأعمال الأمانة العامة وشؤون الموظفين ، ويكون الأمين العام فى درجة سفير ، والأمناء المساعدون

فى درجة وزراء مفوضين ، ويعين فى ملحق لهذا الميثاق أول أمين عام للجامعة .

مادة ١٣ :

يعد الأمين العام مشروع ميزانية الجامعة و يعرضه على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية ، ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ، ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة ١٤ :

يتمتع أعضاء مجلس الجامعة وأعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم ، وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة ١٥ :

ينعقد المجلس للمرة الأولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية ، و بعد ذلك بدعوة من الأمين العام ، ويتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة ١٦ :

فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الآراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشؤون الآتية :

ا — شؤون الموظفين .

ب — إقرار ميزانية الجامعة .

حـ — وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والأمانة العامة .

ء — تقرير فض أدوار الاجتماع .

مادة ١٧ :

تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانة العامة نسخاً من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها ، أو تعقدها مع أية دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها .

مادة ١٨ :

إذا رأت إحدى دول الجامعة أن تنسحب منها أبلغت المجلس عزمها

على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة ، ولمجلس الجامعة أن يعتبر أية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة ، وذلك بقرار يصدر بإجماع الدول عدا الدولة المشار إليها .

مادة ١٩ :

يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ، وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ، ولإنشاء محكمة عدل عربية ، ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الأمن والسلام .

ولا يبت فى التعديل إلا فى دور الأنعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة ٢٠ :

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقاً للنظم الأساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة ، وتودع وثائق التصديق لدى الأمانة العامة ، ويصبح

الميثاق نافذاً قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من تاريخ استلام الأمين العام وثائق التصديق من أربع دول .

حرر هذا الميثاق باللغة العربية فى القاهرة بتاريخ ٨ ربيع الثانى سنة ١٣٦٤ (٢٢ مارس سنة ١٩٤٥) من نسخة واحدة تحفظ فى الأمانة العامة ، وتسلم صورة منها مطابقة للأصل لكل دولة من دول الجامعة .

(ويلى ذلك التوقيعات) .

ملحق خاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ، ومنها فلسطين ، ولاية تلك الدولة، وأصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لأية دولة أخرى، وأعلنت معاهدة لوزان أن أمرها لأصحاب الشأن فيها ، وإذا لم تكن قد مكنت من تولى أمورها ، فإن ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها إلا على أساس الاعتراف باستقلالها ، فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما أنه لا شك فى استقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة

لأسباب قاهرة ، فلا يسوغ أن يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى أعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية أنه نظراً لظروف فلسطين الخاصة ، وإلى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى أعماله .

ملحوظ خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة

نظراً لأن الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئوناً يعود خيرها وأثرها على العالم العربى كله ، ولأن أمانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها .

فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصى مجلس الجامعة عند النظر فى إشراك تلك البلاد فى اللجان المشار إليها فى الميثاق ، بأن يذهب فى التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع . وفيما عدا ذلك بألا يدخر جهداً لتعرف حاجاتها وتفهم أمانيها وآمالها ، وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب .

ملحق خاص

بتعيين الأمين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبد الرحمن عزام بك أميناً عاماً لجامعة الدول العربية .

ويكون تعيينه لمدة سنتين ، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للأمانة العامة .

للمؤلف

باللغة العربية :

١ نحو الوحدة العربية . الطبعة الثانية .
٢ القضية الفلسطينية ، تحليل ونقد .
فيه مقدمة لصاحب المعالى الدكتور محمد حسين هيكل باشا
٣ مشروع تقسيم فلسطين وأخطاره
٤ لبنان فى خطر

باللغة الفرنسية :

٥ رئيس الوزارة وتطور النظام البرلمانى فى فرنسا
فيه مقدمة للبروفسور هارولد . ج لاسكى ، أستاذ العلوم السياسية فى جامعة لندن
٦ حل مجلس النواب

١٩٤٥/٥/١٤٧٣/٢

DATE DUE

JAFET LIB.
26 MAR 2007
Circulation Dept.

321:H41nA:c.1
هيكل، يوسف
نحو الوحدة العربية
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014475

American University of Beirut

321
H41nA

General Library

321
H41nA
c.1